صحيفة جامعة تصدر كل ثلاثاء وجمعة
24/24
الثمن 1200 مليما
الثلاثاء 10 ديسمبر 2024 /عدد 672

سوريا بعد الأسد:

انهيار الدولة أم بداية جديدة؟

سقوط نظام الاسد

مرحلة جديدة ضبابية وسط معادلات نفوذ اقليمية ودولية معقدة

مع تزايد أعداد المتعرضين له:

استراتيجيات متعددة للتخلص من غول العنف في تونس

14

من ارتفاع كلفة البناء الى الترفيع في نسب الأداء

أزمة السكن تتفاقم

8

وزيرة المالية لـ"24/24"

تعصير ادارة الديوانة يقتضي ارساء نظام معلوماتي جديد يستجيب للمعايير الدولية

11

4

إصلاح منظومات الإنتاج

ضرورة ملحّة لتفادي الأزمات المتكررة

6

تحت مجهر "24/24":

قانون المالية لسنة 2025

خطوات جريئة لمعالجة كابوس البطالة

10

بعد الجدل الكبير الذي رافق التصويت عليه في الغرفتين

تغيير قانون الميزانية مطروح

الافتتاحية

محمد بن محمود

تداعيات خطيرة لسقوط بشار الأسد: فوضى إقليمية... واستغلال الكيان الصهيوني للوضع

شهدت سوريا خلال الأيام الماضية وتحديدا يوم الاحد الفارط حدثًا دراماتيكيًا ومفصليا مع مغادرة بشار الأسد البلاد، في خطوة تعكس تحولًا جذريًا في مسار الصراع السوري الذي طال أمده لأكثر من عقد. فبعد سقوط نظامه على يد المجموعات المسلحة التي هيمنت على معظم الأراضي السورية، تفتح البلاد بابًا جديدًا من الفوضى السياسية والأمنية.

لكن هذه الفوضى ليست محصورة في الداخل السوري فقط، بل تتعداها إلى المنطقة بأسرها، إذ يلوح في الأفق خطر استغلال القوى الإقليمية، وعلى رأسها الكيان الصهيوني، للوضع الجديد لتحقيق أهداف استراتيجية.

لقد أسفرت سنوات الحرب الطويلة عن انهيار مؤسسات الدولة السورية وتفككها، مما سهل للمجموعات المسلحة السيطرة على الأراضي السورية خلال مدة لا تتجاوز عشرة ايام . ولكن، ومع استيلاء هذه المجموعات على السلطة بعد سقوط بشار الأسد، تصبح سوريا أمام تحدٍ كبير يتمثل في غياب دولة مركزية قوية قادرة على استعادة السيطرة أو فرض سيادة قانونية على الأراضي التي تسيطر عليها هذه الجماعات المتعددة الأيديولوجيات. هذا الوضع يفتح الباب أمام عدة احتمالات، أبرزها تفكيك البلاد إلى كيانات متناحرة يسيطر عليها فصائل مسلحة، ما يهدد وحدة سوريا واستقرارها على المدى الطويل.

وتعد سوريا بموقعها الجغرافي المحوري، وموارد الطبيعية، ومكانتها السياسية في المنطقة، جزءًا لا يتجزأ من الاستقرار الإقليمي. لذا فإن سيطرة المجموعات المسلحة على كامل الأراضي السورية تعني عدم وجود قوة مركزية يمكنها تحديد اتجاهات السياسة الوطنية أو التصدي لتحديات الأمن الداخلي والخارجي. وهكذا، تصبح سوريا على شفا الانهيار، في وقت حرج بالنسبة لشعبها وللمنطقة ككل.

وفي هذا السياق، يظهر الكيان الصهيوني كأحد اللاعبين الرئيسيين الذي يستغل التطورات في سوريا لصالحه. فعلى الرغم من أن إسرائيل كانت طوال سنوات الصراع السوري تراقب الوضع عن كثب، فإنها استغلت الفترة الأخيرة بعد سقوط نظام الأسد لتعزيز وجودها العسكري في مناطق حساسة مثل الجولان المحتل ولم يكتف بذلك بل تدخل جيش الاحتلال الإسرائيلي بشكل مباشر في الأراضي السورية، وخاصة في منطقة جبل الشيخ والمناطق المجاورة للجولان، مستغلاً حالة الفوضى والنزاع الداخلي. ومنذ بداية الحرب السورية، كانت إسرائيل تسعى للحد من أي تأثيرات سلبية قد تأتي من سوريا، خاصة فيما يتعلق بالوجود الإيراني وحزب الله على حدودها. ومع سقوط النظام السوري وظهور فجوة أمنية كبيرة، تمكنت إسرائيل من تنفيذ ضربات عسكرية دون أي مقاومة فعالة من السلطات السورية، بل وقد تجد هذه الضربات عذرًا للتدخل في إطار "الدفاع عن النفس" أو "محاربة التواجد الإيراني".

وتعتبر منطقة الجولان السوري المحتل واحدة من أهم النقاط الاستراتيجية بالنسبة للكيان الصهيوني، سواء من الناحية العسكرية أو الاقتصادية. فالجولان ليس مجرد حدود جغرافية، بل هو منطقة غنية بالموارد الطبيعية، خاصة المياه، التي تساهم بشكل كبير في تأمين احتياجات إسرائيل من الموارد المائية. وبالتالي، فإن السيطرة الإسرائيلية المتزايدة على الجولان تعد جزءًا من استراتيجية طويلة الأمد تهدف إلى تعميق الاحتلال ومنع أي محاولة لاستعادته من قبل سوريا في المستقبل. الانتشار العسكري الصهيوني في سوريا وتحديدًا في المناطق الحدودية، لا يعد فقط انتهاكًا للسيادة السورية، بل يشكل تهديدًا لأمن المنطقة برمتها. فهذه التدخلات تأتي في وقت تعيش فيه سوريا حالة من الفراغ الأمني، ما يعزز من قدرة الكيان الصهيوني على تنفيذ أهدافه دون أن تواجهه مقاومة حقيقية، إن غياب حكومة مركزية قادرة على مواجهة هذه الانتهاكات يجعل من سوريا ساحة مفتوحة للتدخلات العسكرية، سواء كانت إسرائيلية أو من دول أخرى، مما يزيد من تعقيد الوضع الداخلي ويؤجج النزاع الإقليمي.

إن استغلال إسرائيل للفوضى السورية لا يقتصر على تعزيز وجودها العسكري في الجولان، بل يمتد إلى محاولة تعزيز علاقتها مع بعض الفصائل المسلحة خاصة قوات سوريا الديمقراطية المكونة من الاكراد، مستفيدة من انقسام سوريا إلى جماعات متعددة. هذا الاستغلال لا يسهم فقط في تعزيز التسلط الإسرائيلي على سوريا، بل يعمق الانقسام الداخلي في البلاد، ويجعل من الصعب التفكير في إعادة بناء سوريا كدولة موحدة ذات سيادة. إن استقرار سوريا هو ضرورية ليس فقط بالنسبة للسوريين أنفسهم، بل للمنطقة بأسرها. فالدور المركزي الذي تلعبه سوريا في منطقة الشرق الأوسط يجعل من استمرار فوضاها تهديدًا للأمن الإقليمي. إن غياب حكومة مركزية قوية في سوريا يفتح المجال للتدخلات الإقليمية والدولية، مما يزيد من تعقيد الأزمة ويحول دون الوصول إلى حل شامل يضمن مصالح جميع الأطراف. بالإضافة إلى ذلك، فإن استمرار النزاع الداخلي سيؤدي إلى تفشي الأزمات الإنسانية، وتدمير البنية التحتية للبلاد، وزيادة النزوح الداخلي والخارجي. ولا شك أن هذا الوضع سيؤدي إلى تعميق معاناة الشعب السوري، ويزيد من صعوبة إعادة بناء البلاد بعد سنوات من الحرب.

على المستوى الإقليمي، فإن استقرار سوريا هو ركيزة أساسية لحماية الأمن في دول الجوار، خصوصًا في لبنان والأردن والعراق. فالأزمات التي تعصف بسوريا تؤثر بشكل مباشر في هذه الدول، سواء من خلال تدفق اللاجئين أو من خلال زيادة النشاطات الإرهابية والجماعات المتطرفة التي تستغل الفوضى للتوسع.

وفي العموم يبدو إن مغادرة بشار الأسد لسوريا هي بداية مرحلة جديدة من التحولات الخطيرة التي قد تهدد استقرار البلاد والمنطقة بأسرها. فسيطرة المجموعات المسلحة على الأراضي السورية يزيد من حدة الفوضى الداخلية، بينما يستغل الكيان الصهيوني الوضع الراهن لتحقيق مصالحه الاستراتيجية، سواء من خلال تعزيز وجوده في الجولان أو من خلال التدخل العسكري المباشر في الأراضي السورية. في ظل غياب حكومة قادرة على استعادة سيادة سوريا، يبقى الأمل في استقرار البلاد ضرورة حيوية لأمن المنطقة ومستقبلها.

تصدر عن شركة حمزة للنشر والطباعة
البريد الإلكتروني: contact@ avant-premiere.com.tn
24.24@ avant-premiere.com.tn
الهاتف . 073 903 29

مدير التحرير
وفاء حمزة

رئيس للتحرير
عادل الطياري

الإخراج الفنّي
فتحي الحرشاني

سحب من هذا العدد
10000 نسخة

بعد زيارة وزير السياحة إلى توزر

رفع العراقيل أمام المشاريع المعطلة والنظر في وضعية المؤسسات السياحية

بعد معاينة عدد من المناطق والمشاريع السياحية في طور الإنجاز والتي تشهد صعوبات في تقدم الأشغال، أكد وزير السياحة على ضرورة رفع جميع العراقيل أمام هذه المشاريع وتقديم كل الإحاطة والدعم لباعثي المشاريع خاصة الشباب بما يجسد الأهمية الاقتصادية لقطاع السياحة ودورة في خلق فرص العمل وتحقيق التنمية المحلية والجهوية والوطنية ولدعم الجاذبية السياحية للمنطقة.

كما زار الوزير عدد من المواقع السياحية بمعتمدية تمغزة الحدودية على غرار منطقة الشبيكة و القرية السياحية بمنطقة ميداس و القرية القديمة و الشلال الكبير بمنطقة كاف الظل بتمغزة، حيث تم الإطلاع على ظروف عمل الناشطين بالقطاع والإستماع إلى مشاغلهم ومقترحاتهم لمزيد تطوير الجذب السياحي للمنطقة.

كما شملت الزيارة موقع عنق الجمل، الذي يُعد من أبرز الوجهات الجاذبة للسياح بالجهة، وقد دعا الوزير إلى تكثيف الجهود للحفاظ عليه وتطويره والعمل على صيانته وإعادة تهيئته ضمن برنامج خصوصي سيتم خلاله تشريك خبراء في الصيانة والترميم والاستعانة بمهندسين معماريين والمعاهد والجهات المختصة في المعمار التونسي.

و في اختتام الزيارة ولدفع النشاط السياحي بولاية توزر، عقد وزير السياحة لقاء مع المهنيين والمتدخلين في القطاع تم خلاله التطرق إلى واقع السياحة والتحديات التي تواجهها حيث تم التركيز على تطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات، إضافة إلى تعزيز الاستثمارات السياحية لرفع القدرة التنافسية للمنطقة.

وأكد الوزير أن هذه الزيارة تأتي في إطار متابعة تنفيذ المشاريع المبرمجة خاصة التي تشهد صعوبات في الانجاز والعمل على إزالة العقبات التي تعيق تقدمها، خاصة أن ولاية توزر لها أهمية كبيرة كوجهة سياحية فريدة بفضل تنوع منتوجها الطبيعي والثقافي والصناعات التقليدية

كما اطلع الوزير على نشاط مركز التكوين في مهن السياحة التابع لوكالة التكوين في مهن السياحة بتوزر مشيرا الى الدور الهام الذي يقوم به المركز في تأهيل الكفاءات المحلية، مؤكدا على ضرورة مزيد تطوير البرامج التدريبية لتلائم متطلبات السوق السياحية الوطنية والدولية.

محمد المبروك السلامي

قبلي

فضاء عائلي جديد في الفوار

في إطار العمل الذي تقوم به منظمة العمل الدولية لتعزيز سبل العيش للفئات الهشة في منطقة الفوار، تم الشروع في بناء فضاء عائلي بالقرب من البيوت المحمية وذلك بهدف توفير بيئة حاضنة للخدمات الأساسية و وتحفيز الديناميكية الاقتصادية والاجتماعية في الجهة. حيث يعكس المشروع رؤية شاملة لتوفير احتياجات الأسرة المحلية وتعزيز التفاعل الاجتماعي في مجتمع يتطلع إلى تحسين مستوى معيشته، بما يمكنه من الاستفادة من أماكن مخصصة للراحة والترفيه بعيدًا عن ضغوطات العمل الفلاحي اليومية والمساهمة في تحسين جودة الحياة وتوفير فرص للتفاعل الاجتماعي بين أفراد المجتمع.

ومن المتوقع أن يساهم هذا الفضاء في تعزيز التماسك الاجتماعي وتحفيز العمل الجماعي بين سكان المنطقة، وايضا في دفع التنمية المستدامة في الفوار على المدى الطويل.

محمد المبروك السلامي

تتعلق بالخطة الوطنية للنوع الاجتماعي والتغييرات المناخية بتوزر

ورشة عمل حول إعداد تقرير تقييم تنفيذ الأنشطة المبرمجة

محمد الدريدي

في إطار تنفيذ الدّولة التّونسيّة لتعهّداتها الدوليّة تجاه الاتفاقية الإطاريّة للأمم المتّحدة بشأن التّغيرات المناخيّة، ومجابهة آثارها على الفئات الهشّة، وخاصّة الفتيات والمرأة، نظّمت وزارة البيئة بالتّعاون مع برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي ورشة عمل خصّصت لجمع المعطيات والبيانات وتشخيص الوضعيّة الحاليّة المتعلّقة بالخطّة الوطنيّة للنّوع الاجتماعي والتغيّر المُناخي لإعداد التّقرير النهائيّ حول تحديات الخطّة وأولويّات تنفيذها .

وخُصّصت هذه الورشة لعرض نتائج تنفيذ الأنشطة والمُبادرات المُبرمجة في خطّة النّوع الاجتماعي والتغيّر المُناخي، وتحديد الإجراءات المُستقبليّة التّي سيتم اتخاذها في مجال النّوع الاجتماعي والتغيّر المناخيّ بهدف التّقييم والمُتابعة ومُعالجة التّحديات التي تمّ تحديدها في تنفيذ خطة العمل لتحقيق المساواة بين الجنسين، إضافة إلى عرض نتائج استبيان حول تقييم التّقدم المُحرز في ادراج التّأثيرات المُناخية والأدوار الاجتماعية لكلّ النّساء والرّجال في السّياسات المُناخية المحليّة.

موسم الزيتون سوسة:

تقدّم عمليات الجني بنسبة 30 بالمائة

محمد الدريدي

تقدّم موسم جني الزيتون بولاية سوسة بنسبة 30 بالمائة، وذلك إثر جني حوالي 130 ألف طن من الزيتون أي ما يعادل حوالي 26 الف طن من الزيت، وهي مؤشرات تفوق مؤشرات الفترة ذاتها من الموسم الفارط والبالغة حوالي 37 ألف طن من الزيتون و7400 طن من الزيت، وفق المندوب الجهوي للتنمية الفلاحية نجيب الفحل.

ولاحظ لمندوب الجهوي للفلاحة، خلال اجتماع اللجنة الجهوية للزيتون المنعقدة بمقر ولاية سوسة، أن نسبة هذا التقدّم تعدّ مقبولة، وذلك بالنظر الى الصعوبات التي يواجهها الموسم الزيتي، وتزايد مخاوف الفلاحين من تكبّد خسائر بسبب تدني أسعار الزيت التي لا تغطّي،وفق تقديرهم، كلفة الإنتاج.

وفي هذا السياق، أشار المدير الجهوي لديوان الزيت بسوسة، إبراهيم القلاعي، إلى انخفاض أسعار الزيت في العالم مقارنة بالموسم الفارط الذي كان استثنائيا لاسيما في ظل الشح الذي شهدته السوق العالمية، ما انعكس ايجابيا على الأسعار الداخلية والتي ناهزت 25 دينارا للتر الواحد باعتبار أن أسعار زيت الزيتون في تونس الموجه في معظمه للتصدير مرتبطة بالسوق العالمية

وذكر أن التوقّعات تشير إلى بلوغ صابة الزيت لهذا الموسم 340 ألف طنّ منها 40 ألف طنّ مخصصة للاستهلاك الداخلي والبقيّة موجّهة للتصدير، مشدّدا على ضرورة التصدّي لما يروّج على صفحات التواصل الإجتماعي بخصوص بيع زيت الزيتون بأسعار بخسة وأدنى من أسعار السوق العالمية، لما لهذه الإشاعات من دور في إلحاق الضرر بنسق تصدير كميات الزيت التونسية.

وجدّد التذكير بأهمية الإجراءات التي اتخذتها الدولة لفائدة منتجي الزيتون، ومن أبرزها فتح مراكز ديوان الزيت أمام الفلاّحين لبيع زيوتهم مباشرة وانتفاعهم بمنحة التخزين، بالاضافة الى تدخّل الديوان لشراء الزيت من المعاصر قصد تخفيف الضغط عليهم.

ويذكر أن عددا من الفلاحين المشاركين في هذا الاجتماع عبّروا عن استيائهم من تدنّي أسعار زيت الزيتون، ما دفع بعضهم إلى العزوف عن مواصلة الجني، مشيرين إلى أن العوامل المناخية غير الملائمة ساهمت بدورها في تساقط ثمار الزيتون مقابل استقرار تكاليف اليد العاملة التي تتراوح بين 30 دينارا و40 دينارا كأجر يومي للنساء وبين 50 و60 دينارا كأجر يومي للرجال.

لتمويل موسم الزراعات الكبرى بزغوان:

انتفاع 100 فلاح بالقروض الموسمية بقيمة 3.9 مليون دينار

محمد الدريدي

صادقت اللجنة الجهوية لإسناد القروض الموسمية لتمويل موسم الزراعات الكبرى 2024 – 2025 بولاية زغوان، في جلسات دورية متتالية، على تمكين 100 فلاح من جملة 167 فلاحا من الانتفاع بقروض موسمية لمجابهة مستلزمات الموسم بقيمة مالية بلغت إلى حدود يوم أمس الخميس، حوالي 3.9 مليون دينار.

وذكر رئيس دائرة التمويل والاستثمار والهياكل المهنية بالمندوبية الجهوية للفلاحة خالد مستورة في هذا الإطار أن حجم القروض البنكية المباشرة المسندة لـ12 فلاحا بلغ ما يقارب 3 مليون دينار، وبلغت قيمة القروض الممولة عن طريق البنك التونسي للتضامن 753 ألف دينار انتفع بها 80 فلاحا، كما بلغ حجم القروض المراقبة العادية والبنكية حوالي 117 ألف دينار موزعة على 8 فلاحين.

وأشار مستورة الى أن حجم القروض وعدد المنتفعين بها مرشح للتطور خلال الأيام القادمة، نظرا للمؤشرات الايجابية لموسم الزراعات الكبرى على إثر نزول الأمطار بكميات هامة في الفترات الأخيرة، إلى جانب انتظارعدد كبير من الفلاحين صدور أمر الإجاحة للموسم الماضي لجدولة ديونهم والحصول على قروض إضافية.

إصلاح منظومات الإنتاج

ضرورة ملحّة لتفادي الأزمات المتكررة

صابر الحرشاني

تعرف بلادنا منذ فترة مدّ و زجر في علاقة بالأزمات المتكررة بخصوص فقدان عدد من المواد، وذلك بسبب بضعف منظومات الإنتاج وتفاقم ظاهرة الاحتكار والمضاربة غير المشروعة.

و آخر هذه الأزمات فقدان مادّة البطاطا من الأسواق منذ فترة، ما غذى عمليات الاحتكار و المضاربة بالأسعار بطريقة غير مشروعة في العديد من الجهات.

و تختلف اسباب فقدان المواد حيث يتأثر البعض منها بالاضطرابات التي عرفها العالم في سلاسل الانتاج و التزويد و ارتفاع أسعار الاعلاف و غيره، بينما يعود البعض الاخر الى عوامل محلية مختلفة على غرار التفريط في القطيع و غياب الحوكمة في القطاعات الاستراتيجية و تصاعد مظاهر الاحتكار و المضاربة.

وفي ظل تكرر هذه الازمات التي تطال مادة ما في كل مرّة، يبدو إصلاح منظومات الإنتاج أولوية وطنية لا تحتمل التأجيل.

وقد أكّد اللقاء الأخير بين رئيس الجمهورية قيس سعيّد ووزير التجارة وتنمية الصادرات سمير عبيد أهمية التصدي للخلل البنيوي في مسالك التوزيع والإنتاج، حيث شدّد رئيس الجمهورية على أهمية توفير مخزون استراتيجي من المواد الأساسية للتحكم في الأسعار وكسر شوكة كبار المحتكرين والمضاربين، الذين يعبثون باستقرار السوق ويهددون استدامة الاقتصاد الوطني.

وقد اصبح الاحتكار كما المضاربة غير المشروعة عاملين رئيسيين في تكرار الأزمات، حيث يتم استغلال هشاشة منظومات الإنتاج والتوزيع لمراكمة ارباح بطريقة باتت تُشكّل تهديدًا مباشرا للمواطن، حيث يضطر لدفع أسعار مرتفعة مقابل سلع أساسية شحيحة في السوق.

ضعف هيكلي

الإشكاليات التي تواجه منظومات الإنتاج في تونس لا تقتصر على الاحتكار فقط، بل تمتد إلى ضعف هيكلي في القطاعات الإنتاجية الرئيسية ومنها القطاع الفلاحي الذي تضرر بشكل كبير من التغيرات المناخية ومن تراجع الإنتاجية بسبب غياب الدعم الكافي في السنوات الماضية، الى جانب تدهور البنية التحتية، ونقص الاستثمارات الضرورية.

و تبدو الحاجة ملحة إلى استراتيجية شاملة لإعادة هيكلة منظومات الإنتاج في تونس، و تتصاعد الدعوات الى ضرورة ان ترتكز هذه الاستراتيجية على تحفيز الإنتاج المحلي، سواء عبر تقديم حوافز مالية أو تخفيف الأعباء الضريبية على الشركات الوطنية، إلى جانب ضمان عدالة توزيع المواد الأولية بين مختلف الجهات والقطاعات. كما يُعد تعزيز الأمن الغذائي أحد المفاتيح الرئيسية لمواجهة الأزمات المستقبلية، من خلال تشجيع الزراعات الاستراتيجية وزيادة الاستثمار في البحوث الفلاحية، لضمان تحقيق الاكتفاء الذاتي من الحبوب والمنتجات الأساسية.

ومن الملح ايضا إصلاح منظومات الإنتاج من زاوية المراجعة الجذرية لمسالك التوزيع. فهذه المسالك التي تتحكم فيها شبكات منظمة أصبحت تشكل عائقًا أمام وصول السلع إلى المستهلكين بأسعار مناسبة، فمن غير المعقول ان تباع الخضر على سبيل المثال بأثمان زهيدة من قبل الفلاح لتتضاعف اسعارها من قبل الوسطاء ، ما يفرض ضرورة تفكيك هذه الشبكات ومراجعة التشريعات المنظمة للتوزيع بنحو يتيح للسوق العمل بشكل أكثر نجاعة وسيساهم في تقليل الفجوة بين المنتجين والمستهلكين.

شروط النجاح

لا يمكن أن ينجح إصلاح منظومات الإنتاج دون محاربة جادة للفساد والاحتكار، وفي هذا السياق فقد أكّد رئيس الجمهورية قيس سعيّد أكد ضرورة فرض عقوبات صارمة على المخالفين، مشددًا على أن الحرب ضد الفساد والاحتكار يجب أن تكون متواصلة وشاملة، و تتطلب تعاونًا وثيقًا بين مختلف المؤسسات، بما في ذلك الأجهزة الأمنية والقضائية، لضمان تفكيك الشبكات الإجرامية التي تعبث بالاقتصاد الوطني.

لكن، التحديات التي تواجه عملية الإصلاح ليست بسيطة حيث ان ضعف الموارد المالية وضغط العجز المالي يشكلان عقبة كبيرة أمام تنفيذ إصلاحات جذرية، بالإضافة إلى ذلك، فإن شبكات المصالح التي تستفيد من الوضع الراهن قد تقاوم أي تغيير يهدد مصالحها، و بالتالي فإن اي ضعف محتمل في التنسيق بين الهياكل الحكومية المعنية بالإصلاح يُعد عائقًا إضافيًا قد يبطئ تنفيذ الحلول.

ورغم هذه التحديات، تبقى إرادة التغيير قوية إذا تضافرت الجهود السياسية والاجتماعية لتحقيق رؤية شاملة للإصلاح، فالطريق نحو التعافي الاقتصادي في توس يتطلب استعادة التوازن بين الإصلاح الإنتاجي ومحاربة الفساد. بمعنى آخر، إصلاح المنظومات الإنتاجية يجب أن يكون متزامنًا مع تحسين مسالك التوزيع وتعزيز الرقابة على السوق، لضمان استقرار الأسعار وعدالة التوزيع.

و بشكل عام، يعدّ إصلاح منظومات الإنتاج في تونس خطوة مطلوبة لتحقيق استدامة الاقتصاد الوطني وتفادي الأزمات المتكررة التي تُثقل كاهل المواطن والدولة، حيث أنّ هذه المنظومات تُعاني من خلل هيكلي يشمل ضعف الإنتاجية في القطاعات الفلاحية والصناعية وغياب التوازن في مسالك التوزيع. ويمكن تحسين هذه المنظومات لتحقيق اهداف استراتيجية بالغة الاهمية على غرار تعزيز الأمن الغذائي، ودعم الإنتاج المحلي، وتقليل الاعتماد على الواردات. كما أن الإصلاح يتيح خلق فرص عمل، الى جانب تحسين القدرة التنافسية، وتوفير المواد الأساسية بأسعار معقولة. مع محاربة الاحتكار والمضاربة غير المشروعة.

تردي الخدمات في المستشفى الجهوي بزغوان وزيارة الوالي

آمال الإصلاح انتعشت رغم صعبات الواقع و جسامة التحديات

محمد الدريدي

تشهد مدينة زغوان أزمة حادة في قطاع الخدمات الصحية، تتجلى بشكل واضح في تردي الخدمات المقدمة في المستشفى الجهوي بزغوان. هذه الأزمة أثارت موجة من الغضب والاستياء بين المواطنين الذين يعتمدون على هذا المرفق الصحي لتلقي العلاج والرعاية الطبية.

وفي محاولة لتحسين الوضع، قام والي زغوان السيد كريم البرنجي بزيارة ميدانية لعدد من المؤسسات الصحية بالجهة، شملت الإدارة الجهوية للصحة، المستشفى الجهوي، ومجمع الصحة الأساسية. زيارة تحمل في طياتها الكثير من الآمال ولكنها أيضاً تواجه العديد من التحديات، فالزيارات الميدانية للمستشفي الجهوي بزغوان اصبحت من العادات التي مرت بجميع الولاة السابقين دون أي تغييرات.

واقع صعب

يعاني المستشفى الجهوي بزغوان، الذي يُعد أحد أكبر المرافق الصحية في المنطقة من نقص حاد في الأدوية والمعدات الطبية، بالإضافة إلى نقص الكوادر الطبية المؤهلة. المرضى يضطرون للانتظار لساعات طويلة قبل أن يتمكنوا من رؤية طبيب، مما يزيد من معاناتهم ويعرض حياتهم للخطر. تردي الخدمات وصل إلى حد أن البعض يعتبر المستشفى مكاناً للعناء بدلاً من الشفاء.

و في واحدة من أبرز المشاكل التي يواجهها المستشفى هي نقص الأدوية الأساسية والمعدات الطبية. هذا النقص يؤدي إلى تعطل الخدمات وتأخير العلاجات الضرورية، مما يفاقم حالة المرضى و الذي يجعلهم يضطرون لذهاب إلى أحد المصحات في الجهة. على سبيل المثال، نقص الأدوية الحيوية مثل أدوية القلب والسكري يضع حياة المرضى في خطر شديد. هذه المشكلة تتطلب تدخلاً عاجلاً لضمان توفر الأدوية والمعدات الطبية بشكل مستمر ودائم.

نقص في الاطارات الطبية

إلى جانب نقص الأدوية، يعاني المستشفى من نقص حاد في الكوادر الطبية المؤهلة. الأطباء والممرضون الموجودون في المستشفى يعانون من ضغوط عمل كبيرة بسبب العدد الكبير من المرضى مقابل عدد قليل من الكوادر المتاحة على حسب بعض الشهادات للاطباء و الممرضون بالمستشفى الجهوي بزغوان. هذا الوضع يؤدي إلى تدهور جودة الرعاية الصحية المقدمة وإطالة فترة الانتظار للحصول على الخدمات الطبية.

زيارة الوالي ومبادرات للإصلاح رغم التحديات

في إطار متابعة جودة الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين وتعزيز جاهزية المؤسسات الصحية بالجهة، قام والي زغوان كريم البرنجي رفقة المعتمد الأول غازي مسعود بزيارة ميدانية إلى كل من الإدارة الجهوية للصحة بزغوان، المستشفى الجهوي بزغوان، ومجمع الصحة الأساسية بزغوان. خلال هذه الزيارة التي رافقه فيها معتمد زغوان وأعضاء المجلس المحلي والمدير الجهوي للصحة، اطلع الوالي على سير العمل والخدمات المقدمة في مختلف العيادات الخارجية وبنك الدم. كما استمع إلى مشاغل العاملين بمختلف هذه الهياكل وأبرزها تدعيم الموارد البشرية في طب الاختصاص وتوفير التجهيزات اللازمة.

رغم أهمية الزيارة وجديتها، إلا أن التحديات التي تواجه جهود الإصلاح متعددة ومعقدة. من أبرز هذه التحديات أن الكثير من المشاكل التي يعاني منها المستشفى والتي تعود إلى نقص الموارد المالية المخصصة للقطاع الصحي اضافة الى ان الإصلاح يتطلب زيادة كبيرة في الميزانية المخصصة للصحة للاطباء و الممرضون بالمستشفى الجهوي بزغوان. هذا الوضع يؤدي إلى تدهور جودة الرعاية الصحية المقدمة وإطالة فترة الانتظار للحصول على الخدمات الطبية.

زيارة الوالي ومبادرات للإصلاح رغم التحديات

في إطار متابعة جودة الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين وتعزيز جاهزية المؤسسات الصحية بالجهة، قام والي زغوان كريم البرنجي رفقة المعتمد الأول غازي مسعود بزيارة ميدانية إلى كل من الإدارة الجهوية للصحة بزغوان، المستشفى الجهوي بزغوان، ومجمع الصحة الأساسية بزغوان. خلال هذه الزيارة التي رافقه فيها معتمد زغوان وأعضاء المجلس المحلي والمدير الجهوي للصحة، اطلع الوالي على سير العمل والخدمات المقدمة في مختلف العيادات الخارجية وبنك الدم. كما استمع إلى مشاغل العاملين بمختلف هذه الهياكل وأبرزها تدعيم الموارد البشرية في طب الاختصاص وتوفير التجهيزات اللازمة.

رغم أهمية الزيارة وجديتها، إلا أن التحديات التي تواجه جهود الإصلاح متعددة ومعقدة. من أبرز هذه التحديات أن الكثير من المشاكل التي يعاني منها المستشفى والتي تعود إلى نقص الموارد المالية المخصصة للقطاع الصحي اضافة الى ان الإصلاح يتطلب زيادة كبيرة في الميزانية المخصصة للصحة في التوعية بأهمية النظافة والصحة العامة وتنظيم ورش عمل تدريبية للكادر الطبي.

التعاون مع القطاع الخاص و المصحات

يمكن أن يكون التعاون مع القطاع الخاص أحد الحلول الفعّالة لتخفيف الضغط على المستشفيات الحكومية. ويمكن للشركات والمؤسسات الخاصة تقديم دعم مالي ولوجستي للمستشفيات، مما يساهم في تحسين جودة الخدمات الصحية. فالشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن توفر موارد إضافية وتكنولوجيا متقدمة لتطوير نظام الرعاية الصحية.

إن استمرار تردي الخدمات الصحية في المستشفى الجهوي بزغوان يمكن أن يكون له انعكاسات خطيرة على المجتمع من خلال زيادة معدلات الأمراض بسبب نقص الرعاية الطبية وهذا يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. لذلك من الضروري تحسين الخدمات الصحية لضمان صحة المواطنين وقدرتهم على العمل والإنتاج. والاستثمار في الصحة يعتبر استثمارا في مستقبل المجتمع برمته، لأنها تعزز الإنتاج وتخفض التكاليف على المدى الطويل.

يحتاج المستشفى الجهوي بزغوان إلى إصلاح شامل يأخذ في الاعتبار جميع الجوانب المتعلقة بالرعاية الصحية. من تحسين البنية التحتية وتوفير الأدوية والمعدات إلى تطوير قدرات الكوادر الطبية، كل هذه الجوانب تحتاج إلى اهتمام عاجل. يجب أن يكون هناك خطة إستراتيجية شاملة تهدف إلى رفع مستوى الخدمات الصحية وتلبية احتياجات المواطنين بشكل مستدام. و على الرغم من التحديات، إلا أن هناك أملاً في أن تؤدي الزيارات الميدانية وجهود الإصلاح إلى تحسين الوضع. ويتطلع المواطنون إلى مستقبل أفضل حيث يمكنهم الحصول على الرعاية الصحية اللازمة بدون عناء أو تأخير والجهات المعنية مدعوة للعمل بجدية وشفافية لتحقيق هذه الأهداف وتحسين مستوى الخدمات الصحية.

ان تردي الخدمات الصحية في المستشفى الجهوي بزغوان وزيارة الوالي تعكس الحاجة الملحة إلى إصلاحات جذرية وشاملة و يجب على الحكومة والمجتمع المدني العمل معاً لضمان توفير رعاية صحية لائقة لجميع المواطنين وهذا الامر يتطلب تحركاً سريعاً وحاسماً لضمان تحقيق التغيير المطلوب وتحسين مستوى الخدمات الصحية في المنطقة.

كما إن تحقيق هذا الهدف يتطلب تضافر الجهود والعمل المشترك من قبل جميع الأطراف المعنية لضمان حق كل مواطن في الحصول على الرعاية الصحية اللازمة وتعزيز الثقة في النظام الصحي. و خاصة استثمار الحكومة في الصحة العامة يعتبر استثمارًا في الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للبلاد، وبالتالي فإن تحقيق نظام صحي فعّال ومتكامل يجب أن يكون على رأس الأولويات الوطنية.

تحت مجهر "24/24" :

قانون المالية لسنة 2025 خطوات جريئة لمعالجة كابوس البطالة

اعداد: مفيدة مرابطي

في خضم التحديات الاقتصادية العميقة التي تواجهها تونس، يبرز قانون المالية لسنة 2025 كأمل جديد يحمل بشائر الخير لعشرات الآلاف من الشباب المعطلين عن العمل. وبخطوات استراتيجية وجريئة، يأتي هذا القانون ليكسر دائرة البطالة المزمنة التي عانى منها المجتمع لعقود، ويضع أسسًا جديدة لدمج فئات واسعة من العاطلين في سوق العمل. فهل تكون هذه المبادرات بداية التحول الحقيقي نحو تقليص البطالة وتحقيق التنمية المستدامة؟

منحة الكترونية للشفافية وفرص العمل

في خطوة غير مسبوقة، يطلق الفصل الأول من قانون المالية منصة إلكترونية وطنية، تجمع بين جميع مناظرات الانتداب العمومي والخاص، لتكون منصة واحدة يمكن للباحثين عن عمل الوصول إليها بكل سهولة. وتعتبر هذه المبادرة بمثابة نقلة نوعية، حيث لا تعزز الشفافية في التوظيف فحسب، بل تساهم بشكل مباشر في تقليل البيروقراطية وتسهيل عملية الوصول إلى الفرص المتاحة.

تتيح المنصة لجميع المتقدمين متابعة فرص العمل بشكل فعال، مما يجعل عمليات التوظيف أكثر انفتاحًا وعدالة. والأهم من ذلك، أنها ستكون أداة قوية للسلطات في مراقبة تنفيذ برامج التشغيل، وتحديد الفئات الأكثر تضررًا والتي تحتاج إلى دعم. خطوة كهذه تفتح آفاقًا جديدة، حيث يتوقع أن تلعب المنصة دورًا حيويًا في إعادة توزيع الفرص وتحقيق العدالة في الوصول إليها.

إلغاء شرط السن

إلغاء شرط السن بالنسبة للمعطلين عن العمل الذين مرّ على بطالتهم أكثر من عشر سنوات يعتبر من أبرز النقاط التي أثارت التفاؤل في المجتمع. هذا القرار يعكس إدراكًا حقيقيًا لحجم المعاناة التي عاشها هؤلاء المواطنون الذين ظلوا طيلة هذه السنوات خارج دائرة العمل بسبب شرط السن الذي كان يعيق مشاركتهم في مناظرات التوظيف.

إلغاء هذا الشرط يمثل فرصة ذهبية لتلك الفئات التي عاشت تحت وطأة البطالة لفترة طويلة، حيث يتمكنون الآن من المنافسة على الفرص المتاحة، بل وأكثر من ذلك، يتيح لهم الانخراط في برامج الدولة الاقتصادية التي كانت محجوبة عنهم. هذا القرار هو بمثابة اعتراف رسمي بمعاناتهم، ويحمل رسالة قوية بأن الدولة تضع مصالحهم على رأس أولوياتها.

أولوية لحاملي الشهائد العليا

أحد أكثر النقاط إيجابية في القانون الجديد هو منح الأولوية لحاملي الشهائد العليا في كافة المناظرات الحكومية والخاصة. هذه الخطوة تحمل في طياتها العديد من الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، حيث أنها تفتح المجال أمام حاملي الشهادات العليا الذين عانوا من البطالة، لإيجاد فرص عمل تتناسب مع مؤهلاتهم، بدلًا من إهدار سنوات من التعليم والخبرة.

لكن الفكرة الأكثر ابتكارًا في هذا الفصل هي تشجيع ريادة الأعمال بين حاملي الشهادات العليا. من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية والمالية، يمكن لأولئك الشباب أن يتحولوا إلى مبادرين اقتصاديين، يساهمون في خلق مشاريع صغيرة ومتوسطة، ويخلقون من خلالها فرص عمل جديدة لأنفسهم ولغيرهم. هذه الاستراتيجية تعد خطوة هامة نحو تفعيل الاقتصاد الوطني وتنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة.

التمكين الاقتصادي

يولي الفصل الرابع من قانون المالية اهتمامًا خاصًا لمبادرات التمكين الاقتصادي للمواطنين المعطلين، وخصوصًا للذين طال انتظارهم. تقدم الدولة دعمًا قويًا في شكل قروض ميسرة، وبرامج مرافقة فنية وتدريبية، ما يسهل دخول المعطلين إلى عالم الأعمال من خلال مشاريعهم الخاصة. هذه المبادرات تعكس رغبة حقيقية في تعزيز الاقتصاد الرقمي والمشروعات ذات القيمة المضافة التي تساهم في خلق فرص عمل مستدامة.

برنامج "رائدات" الذي يعزز هذا التمكين الاقتصادي للنساء والمشاريع الصغيرة والمتوسطة يعد خطوة هامة نحو تحقيق تنمية شاملة. فبجانب تمويل المشاريع، يتم توفير إرشادات تقنية لضمان نجاح المشاريع الصغيرة، ما يجعل هذه البرامج ليست مجرد دعم مالي، بل منظومة متكاملة تهدف إلى تحقيق النجاح طويل الأمد

من التفاؤل إلى التنفيذ الفعلي

رغم التفاؤل الكبير الذي يثيره قانون المالية لسنة 2025، فإن التحقيق الفعلي للنتائج المرجوة لا يزال يتطلب الكثير من الجهد والموارد. تواجه الحكومة تحديات تتعلق بتوفير تمويل مستدام، وتطبيق الآليات التقنية والإدارية على أرض الواقع. ورغم ذلك، فإن هذه التحديات ليست عقبة مستعصية، بل هي فرصة لإثبات الإرادة السياسية وجدية الحكومة في تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

إذا تمت متابعة تنفيذ هذه المبادرات بشكل دقيق، وبذلت الحكومة جهدًا كبيرًا في تسهيل إجراءات الحصول على التمويل والدعم التقني، فإن هذه الخطوات ستُسهم بشكل مباشر في تقليص البطالة، وستمنح التونسيين فرصة للانخراط في سوق العمل من بوابة جديدة ومفتوحة.

الأمل في غد أفضل

باختصار، يمثل قانون المالية لسنة 2025 خطوة كبيرة نحو معالجة البطالة في تونس. فهو لا يقتصر على مجرد تقديم حلول وقتية، بل يأتي بمبادرات جذرية وطويلة المدى تهدف إلى إدماج الفئات الأكثر تضررًا في سوق العمل، وتحفيز الإبداع والابتكار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

إن الفرص التي يقدمها القانون الجديد تفتح آفاقًا جديدة لمستقبل أفضل، حيث يصبح المعطلون عن العمل جزءًا فاعلًا في بناء اقتصادهم الوطني. لكن النجاح سيظل مرهونًا بالإرادة السياسية والالتزام بتطبيق هذه الإصلاحات على أرض الواقع. ومن هنا، فإن الأمل في هذا القانون هو أمل مشروع، يحمل في طياته إمكانية تغيير الواقع الاجتماعي والاقتصادي للأجيال القادمة، ويؤسس لتونس جديدة تساوي بين جميع أبنائها في فرص النجاح والعمل.

مع تزايد أعداد المتعرضين له:

استراتيجيات متعددة للتخلص من غول العنف في تونس

أكد المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، الجمعة 6 ديسمبر 2024، أنه مع تواصل حالة عدم الرضا التي بدت واضحة في أشكال التحركات الاجتماعية المسجلة خلال نوفمبر 2024، يحافظ العنف على نفس ملامح التشدد والرغبة في التشفي.

وأشار، في تقريره المجتمعي لشهر نوفمبر 2024، إلى أن العنف المسجل يرتبط في أسبابه الدافعة بالاعتداء والسرقة والترهيب والانتقام والاعتداء الجنسي، مضيفًا أنّ المعتدي لا يكتفي بالفضاء العام والخاص فقط بل يذهب إلى الفضاء الافتراضي أين يجد مساحات أوسع للتعبير والكشف عن مشاعر العدائية التي تتملكه، وفقه.

الفضاء الأساسي لممارسة العنف في تونس هو الشارع...

وأضاف منتدى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، في سياق متصل، أنّه انطلاقًا من عينة الرصد، يبقى الشارع الفضاء الأساسي لممارسة العنف بالنسبة للتونسيين والتونسيات، إذ انفرد بـ 46% من الأحداث المرصودة، يليه في ذلك الفضاء الخاص وهو المسكن الذي احتضن 20% من حالات العنف، تأتي بعده المؤسسات التربوية التي دار فيها 17% من العنف المسجل. وأكد المنتدى أنّه في ثُلث حالات العنف المسجلة في نوفمبر انتهت بوفاة الضحية، وكان الهدف من البقية إمّا السرقة او استعراض القوة والتخويف أو الانتقام. كما شهد شهر نوفمبر المنقضي حالات تحرش وعنف جنسي استهدف أطفالًا ونساء. كما لفتت المنظمة إلى أنّ حالات العنف المسجلة خلال شهر نوفمبر نصفها كان في شكل جماعي والنصف الآخر في شكل فردي.

وكان القائمون بفعل العنف خلال شهر نوفمبر أساسًا من الذكور إذ شاركوا في 92.31% من الحالات المرصودة، في المقابل 56.41% من هذه الفئة كانت ضحايا لأعمال العنف المسجلة.

وجاءت نسبة أكثر من 5% من أحداث العنف في شكل مختلط وبمشاركة كلا الجنسين، أما في 1% منها فكان من قام بفعل العنف من الإناث، مقابل 33.33% من الحالات المرصودة كنّ ضحايا لفعل العنف.

ماذا عن العنف ضد المرأة؟

تزامنًا مع اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد النساء الذي يتم إحياؤه كل سنة في 25 من نوفمبر 2024، ذكرت منظمات تونسية بأرقام العنف ضد المرأة في تونس، مجددة دعوة السلطات لوضع حد لذلك. وقالت جمعية "أصوات نساء"، في بيان لها، إن 84.7% من النساء، اللاتي أعمارهن بين 15 و74 سنة، صرّحن بأنهنّ تعرضن للعنف مرة واحدة على الأقلّ خلال حياتهن. وذكرت أنّ 57.1% منهنّ تعرضن للعنف خلال الـ 12 شهراً السابقة للمسح، حسب رواياتها. وأكدت الجمعية أنّ "الانتهاكات المستمرة للنساء في تونس يُغذّيها صمت الدولة وتطبيع المجتمع مع ظاهرة العنف المُسلّط ضدّ النساء"، وفق تصورها.

ومن جانبها، قالت جمعية "تقاطع من أجل الحريات"، في بلاغ لها، إنّ التحديات التي تواجه النساء تتشابك، وأضافت أنّ "النساء بتعددهنّ يعانينَّ من تقاطعات معقدة بين عوامل الاضطهاد كالجندر، والعرق، والوضع الاجتماعي والهوية الجنسية، مما يعمق الفجوات في العدالة والحقوق". وشددت الجمعية على أنّ التغيير يتطلّب صوتًا موحدًا يعترف بتنوع التجارب ويعمل على إنهاء جميع أشكال الظلم، حسب تصورها.

وقد كشف المعهد الوطني للإحصاء، في المسح الوطني حول العنف ضد المرأة الذي نشره في مارس الماضي، أن العنف المسلط على المرأة مستفحل في المجتمع التونسي، إذ كشف المسح أن 85 في المئة من النساء المستجوبات قد تعرضن إلى العنف خلال حياتهن.

وبينت الأرقام الواردة أن ظاهرة العنف المسلط على المرأة متفشية في المجتمع التونسي، فقرابة 85 في المئة من النساء المستجوبات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و74 سنة في كامل البلاد تعرضن إلى العنف بمختلف أشكاله على الأقل مرة منذ سن الخامسة عشرة، في حين كشف 57 في المئة من النساء أي أكثر من نصف المستجوبات عن تعرضهن إلى العنف خلال السنة التي سبقت إنجاز هذا المسح. كما أظهرت الأرقام، تعرض 43 في المئة من النساء المستجوبات سواء كن متزوجات أو أرامل أو مطلقات إلى العنف الزوجي من قبل أزواجهن الحاليين أو السابقين، وذلك خلال السنة التي سبقت إنجاز المسح.

مساع للقضاء على ظاهرة العنف

أفادت الرائد فادية رجب رئيس مصلحة بالإدارة العامة للحرس الوطني، الخميس 5 ديسمبر 2024 بأنه سيتم إصدار مجموعة من التوصيات بمناسبة اليوم الختامي للأيام الدراسية التي قامت بها الإدارة العامة للحرس الوطني في إطار سعي وزارة الداخلية للقضاء على ظاهرة العنف.

وأكدت أنه من بين هذه التوصيات، ما هو متعلق بإصلاحات تشريعية عبر تعديل مجلة الأحوال الشخصية والنظر في قضايا الطلاق والنفقة، تعديل توقيت العمل بالنسبة للنساء سواء في الوظيفة العمومية أو الخاصة، ومراجعة الزمن المدرسي، بالإضافة إلى توصيات وقائية من بينها تكثيف الحملات التوعوية والتحسيسية بخطورة العنف داخل الوسط الأسري، وتدعيم الوحدات المختصة بكل الإمكانيات والتجهيزات المعدات اللوجستية اللازمة من أجل ضمان حسن التعهد واستقبال ضحايا العنف.

وبينت الرائد فادية رجب رئيس مصلحة بالإدارة العامة للحرس الوطني، أن وزارة الداخلية قامت "في إطار تطبيق القانون عدد 58 لسنة 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة، بإحداث 128 فرقة مختصة بالبحث في جرائم العنف ضد المرأة والطفل، موزعة على جميع ولايات الجمهورية وتُعنى بالبحث في هذا الصنف من الجرائم التي تمارس داخل الوسط الأسري وبقية الأوساط، على غرار العنف المادي والمعنوي والاقتصادي والجنسي بالإضافة إلى بروز شكل جديد من العنف وهو الرقمي عبر مواقع التواصل الاجتماعي"، وفق تعبيرها.

وأشارت إلى أنه "في إطار مساهمة وزارة الداخلية في الاحتفال ب16 يوما لمناهضة العنف ضد المرأة، تم تعهيد للإدارة العامة للأمن العمومي للحرس الوطني بمشغل كبير وهو مكافحة العنف في الفضاء الأسري وانطلقت في مجموعة من الأعمال من بينها تنظيم 6 ورشات جهوية إقليمية بمختلف ولايات الجمهورية التونسية بهدف إبراز مسار التعهد الشبكي بضحايا العنف الأسري وذلك بمشاركة مختلف الهياكل المتداخلة"، وفق قولها.

وأشرف كاتب الدولة المكلف بالأمن سفيان بالصادق على اليوم الدراسي، حول سبل التصدي لظاهرة العنف وتعزيز التوعية المجتمعية بمشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

تتعدد الأسباب في طريق الجريمة

للبحث في الأسباب، نأخذ ظاهرة العنف الأسري، حيث تشير دراسات خصصت للبحث في مجال العنف الأسري، ان تفاقم ظاهرة العنف بصفة عامة وظاهرة العنف ضد المرأة بصفة خاصة، يعود إلى عدة عوامل، منها الثقافة السائدة التي تبرز الرجولة بالعنف والتقليل من قيمة المرأة، إضافة إلى غياب التوعية الكافية بأهمية احترام حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين.

وتوضح نفس الدراسة، أن الفقر والعوامل الاقتصادية الضاغطة تلعب دورا كبيرا في تصاعد ظاهرة وحالات العنف المسلط على المرأة، حيث يسعى الرجال في بعض الأحيان إلى تحويل الضغوط الاجتماعية والإقتصادية إلى عنف أسري، تتضرر منه المرأة بشكل مباشر. كما يرى مختصون في القانون، أن بطء مسار التقاضي يشجع على ممارسة العنف في المجتمع. وبالنظر إلى التطورات المقلقة والإرتفاع السريع لنسق الأرقام المسجلة في علاقة بالعنف، يتبين أن الجهود في المجال غير كافية، والقانون المفعل غير رادع، حيث يشدد مراقبون على ضرورة تكثيف الجهود لتطبيق القانون تطبيقا كاملا وشاملا، للحماية والردع ولتشديد العقوبات على مرتكبي العنف، بالإضافة إلى ضرورة تقديم الدعم والحماية للضحايا وتمكينهن من الخروج من دوامة العنف.

من ارتفاع كلفة البناء الى الترفيع في نسب الأداء

أزمة السكن تتفاقم

صابر الحرشاني

تعيش بلادنا أزمة سكن خانقة تزداد تعقيداً بمرور السنوات، حيث بات امتلاك منزل حلما بعيد المنال لشرائح واسعة من المواطنين، و بين ارتفاع كلفة البناء وزيادة الضرائب المفروضة على العقارات، يجد المواطن نفسه عاجزًا عن تحقيق حق السكن اللائق.

وتتعمق أزمة السكن خانقة بمرور السنوات، والأسباب متعددة ومتداخلة، لكن أبرزها يتمثل في الارتفاع المستمر لكلفة البناء.

ارتفاع كلفة البناء

وتشهد سوق مواد البناء في تونس ارتفاعاً حاداً في الأسعار نتيجة عوامل محلية ودولية ، حيث ساهمت زيادة كلفة الإنتاج وارتفاع أسعار الطاقة في رفع أسعار مواد البناء. أما دولياً، فقد أدى تدهور سلاسل التوريد والحرب الروسية الأوكرانية إلى زيادة أسعار المواد الأولية كالحديد والإسمنت، مما انعكس مباشرة على كلفة البناء.

وقد اثّر هذا الارتفاع سلباً على المواطن التونسي، إذ أصبحت كلفة بناء المتر المربع مرتفعة جداً، ما أدى إلى عزوف الكثيرين عن مشاريع البناء. ومع ضعف الإقبال، شهد السوق العقاري ركوداً ملحوظاً، مما أثر على الاستثمارات العقارية وفرص العمل المرتبطة بهذا القطاع.

قانون المالية هل يزيد الطين بلّة؟

ويتضمن مشروع قانون المالية لسنة 2025 فصلا يقضي بالرفع في نسبة الأداء على القيمة المضافة للعقارات المبنية من 13% إلى 19% علما و ان هذا الاجراء وقع تأجيل تنفيذة سنة 2019 الى سنة 2025 و هذا الإجراء، الذي يُبرَّر من طرف الحكومة بسعيها لتعزيز موارد الدولة وتقليص عجز الميزانية، يُتوقع أن يكون له تأثير سلبي كبير على سوق العقارات وفق المتدخلين في هذا القطاع الحيوي.

و بحسب المراقبين سيؤدي هذا الترفيع إلى ارتفاع مباشر في أسعار العقارات الجاهزة، مما يضيف عبئاً إضافياً على المواطن الذي يكافح أساساً لمواجهة غلاء المعيشة، كما سيؤثر هذا القرار سلباً على القطاع العقاري الذي يعاني أصلاً من ركود، إذ قد يدفع المستثمرين والمطورين العقاريين إلى تقليص مشاريعهم أو زيادة أسعار العقارات لتعويض الكلفة الإضافية.

بالإضافة إلى ذلك، تواجه البنوك تحديات تتعلق بتوفير السيولة لتمويل اقتناء مساكن جراء الركود الذي يضرب القطاع، ما يجعل شروط الحصول على القروض العقارية أكثر تعقيدا و صعوب مقارنة بالقروض الاخرى حيث ان هذه الظروف أدت إلى انخفاض مؤشر القروض السكنية رغم وجود برامج حكومية مثل برنامج السكن الأول الذي تم وضعه سنة 2018 و لم يحقق النجاح المنشود ويمثل التمويل العقاري إحدى الركائز الأساسية التي تساعد المواطنين على امتلاك مساكن، إلا أن ارتفاع أسعار الفائدة البنكية وتزايد القيود المفروضة على الحصول على القروض حدّ من قدرة الكثيرين على تمويل شراء أو بناء المساكن.

مشكل التخطيط العمراني

إلى جانب ارتفاع كلفة البناء، تعاني تونس من مشكلة احتكار الأراضي، خاصة في المناطق الحضرية، حيث يحتكر عدد من كبار المستثمرين مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للبناء، مما يرفع أسعارها بشكل غير معقول، كما هذا الأمر يجعل الحصول على قطعة أرض للبناء أمراً بالغ الصعوبة، لا سيما في المدن الكبرى في الوقت الذي كان من المفترض فيه ان تخصص الدولة رصيدا عقاريا مهما لبناء المساكن.

كما أن غياب التخطيط العمراني الناجع وضعف الرقابة على البناء العشوائي في السنوات الماضية كانا من بين الاسباب التي ادت الى تفاقم أزمة السكن، حيث ان المشاريع السكنية الجديدة غالبا ما تتركز في مناطق محددة، مما يزيد من الضغط على البنية التحتية وفاقم الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية.

اي حلول؟

ويلفت العديد من المراقبين الانتباه إلى التناقض الواضح بين ارتفاع أسعار العقارات وضعف الإقبال على شرائها. فرغم تراجع الطلب، تستمر الأسعار في الارتفاع، وهو ما يعكس ايضا وجود أزمة بنيوية في القطاع العقاري.

ويرى الباعثون العقاريون أن أسباب الغلاء متعددة، منها ارتفاع كلفة اليد العاملة والزيادة المتتالية في أسعار المحروقات ومعاليم الطاقة وتدهور قيمة الدينار، مما رفع كلفة المواد الأولية المستوردة، كما أن السوق العقارية تعاني من احتكار بعض المستثمرين والمضاربين، خاصة في المدن الكبرى، ما أدى إلى نقص الأراضي الصالحة للبناء وارتفاع أسعارها.

ولمواجهة أزمة السكن، اكانت غرفة الباعثين العقاريين قد اقترحت جملة من الحلول، أبرزها إقرار نسبة تفاضلية للقروض العقارية وتخفيض الأداء على القيمة المضافة.

ولتخفيف أزمة السكن، يجب أن تتبنى الدولة استراتيجية شاملة تُركز على عدة محاورمن بينها مراجعة سياساتها الجبائية المتعلقة بالعقارات لضمان عدم تحميل المواطن أعباء إضافية، كما يمكن تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتطوير مشاريع سكنية ميسرة تُخصص للطبقات المتوسطة والمحدودة الدخل.

وفي هذا السياق، تُعد إعادة النظر في قوانين التمويل العقاري وتقديم تسهيلات بنكية خطوة ضرورية لزيادة الإقبال على القروض العقارية.

إضافة إلى ذلك، يمكن للدولة استغلال الأراضي غير المستغلة التابعة لها لإطلاق مشاريع إسكان اجتماعي في المناطق ذات الطلب المرتفع، حيث ان هذه المشاريع يمكن أن تُمول جزئياً عبر شراكات مع مستثمرين محليين ودوليين.

بعد تعطلها لاكثر من 12 سنة

هل تنقذ زيارة الوزير لباجة مشاريع النقل ؟

جلال العرفاوي

رغم الأهمية الاستراتيجية لمدينة باجة كبوابة لإقليم الشمال الغربي وكملتقى لعدد من الخطوط النقل البري إلا أن مشاريع قطاع النقل ظلت معطلة لأكثر من 12 سنة على غرار محطة السكك الحديدية ومحطة النقل البري للمسافرين ومحطة سيارات الأجرة « لواج » وذلك رغم ما تم رصده من ميزانيات .

ويأمل سكان المدينة أن تثمر زيارة رشيد عامري وزير النقل الأخيرة في حلحلة مجمل الإشكاليات التي يعاني منها قطاع النقل في الجهة.

20 مارس نهاية أشغال محطة « الأرتال »

تم إفراد الجهة ومنذ سنة 2013 بمشروع إنجاز محطة جديدة للقطارات تعوض المحطة القديمة التي تم إنجازها زمن الاستعمار الفرنسي . وتضم محطة « الأرتال » الجديدة على طابقين يحتوي الطابع الأرضي على قاعتي انتظار على مساحة جملية تقدر بـ 170 متر مربع إضافة إلى مشرب ومطعم وفضاءين تجاريين ومحطة خاصة بالطرود والحقائب ومربض يتسع إلى 12 سيارة . أما الطابق الثاني فقد خصص ليكون مقرا للإدارة الجهوية للسكك الحديدية والذي يضم 15 مكتبا وقاعة للاجتماعات وذلك على مساحة 400 متر مربع. غير أن هذا المشروع واجه عديد الإشكاليات مما أدى إلى توقف الأشغال في أكثر من مناسبة وكان من المبرمج أن تنتهي مدة الإنجاز خلال السداسي الأول من السنة الحالية غير أن هذه الآجال لم يقع احترامها وجاءت زيارة وزير النقل رشيد عامري الأخيرة إلى الجهة لتعلن عن موعد جديد لانتهاء الأشغال والذي حدد يوم 20 مارس من السنة الجديدة 2025.

عودة الروح الى مشروع محطة النقل البري

يعتبر مشروع إنجاز محطة حافلات جديدة حلما ظل يراود متساكني المدينة بعد أن أصبحت المحطة القديمة لا تستجيب لتطور قطاع النقل حيث أنجزت خلال فترة الستينيات . وقد تم رصد مبلغ 3 مليون دينار لإنجاز محطة جديدة لنقل المسافرين خلال سنة 2012 وذلك على مساحة 5700 متر. مربع ويتكون المشروع من إعادة بناء المحطة القديمة وذلك بإحداث فضاء للعموم وبهو مركزي ومكتب إرشادات و 8 شبابيك مخصّصة لفائدة الشركات الجهوية وقاعة انتظار ومشرب و4 محلات تجارية وجناح للخدمات الإدارية يضم مكتبا لرئيس المحطة وعدد من المكاتب الإدارية ، إضافة إلى تهيئة الفضاء الخارجي للمحطة على مساحة 4200 متر مربع وذلك بإنجاز مأوى ومناورات للحافلات وفضاء لدخول وخروج المسافرين ومحول خاص ومأوى للسيارات الخاصة ولسيارات الأجرة « التاكسي » وتهيئة وتوسعة الفضاء الإداري المستغل حاليا من قبل الشركة الجهوية للنقل بباجة وتحسين واجهته الأمامية وبناء 4 مقرات جديدة خاصة بالصيانة والتنظيف والوقود والمستودع ومركز مندمج لامتحانات رخص السّياقة بتكلفة جملية بـ 200 ألف دينار على مساحة 10 آلاف متر مربع وتغيير رواق الفحص الفني للعربات الثقيلة برواق مزدوج إضافة إلى رواق ثالث للمراقبة الفنية وذلك بقيمة 140 ألف دينار .

وأمام توقف الأشغال أكثر من مرة وارتفاع كلفة المشروع فقد عجزت المقاولة المشرفة على إتمام جميع مكونات المشروع وجاءت زيارة وزير النقل لتعلن عن دخول مشروع ورشة الحافلات النموذجية التابعة للشركة الجهوية للنقل بباجة حيز العمل خلال شهر جوان 2025 ، ومشروع محطة النقل البري حيز الاستغلال يوم 25 جويلية من نفس السنة وهو ما يعني نهاية « كابوس » تعطل أشغال المشروعين.

مدينة بلا محطة « لواجات »

لا تزال المدينة تنتظر إنجاز محطة جديدة لسيارات الأجرة «لواج» تعوض المتواجدة حاليا بقلب المدينة والتي لا تتماشى مع تطور حركة المرور وأصبحت جزءا من مشكل الاختناق المروري الذي تعيشه المدينة وذلك رغم أن بلدية باجة قد انطلقت ومنذ سنة 2017 في تنفيذ مشروع لمثال مروري جديد بكلفة 102 ألف دينار يعتمد بالأساس على طرقات ذات اتجاه واحد وتوزيع حركة المرور على شوارع وأنهج دائرية لتخفيف الضغط على وسط المدينة .

غير أن هذا المخطط المروري جاء مغايرا للتطلعات وازدادت مظاهر الفوضى وبات لزاما على المتدخلين والفاعلين في قطاع النقل بالمدينة وهي أملاك الدولة والإدارة الجهوية للنقل للنقل وبلدية باجة والوكالة الفنية للنقل البري والاتحاد الجهوي للصناعة والتجارة ضرورة إيجاد حلول تنهي معاناة السواق والمسافرين على حد السواء.

وزيرة المالية لـ"24/24"

تعصير ادارة الديوانة يقتضي ارساء نظام معلوماتي جديد يستجيب للمعايير الدولية

سماح باشا

أكّدت وزيرة المالية سهام البوغديري نصيبة في تصريح لمراسلة "24/24" بالجهة على الدور الهام، لسلك الديوانة على المستويات الاقتصادية والأمنية والمالية باعتبار المساهمة القيّمة للسلك في تعبئة الموارد المالية لفائدة ميزانية الدولة.

وأبرزت البوغديري، على هامش إشرافها على موكب تعليق الرتب والأوسمة بالمدرسة الوطنية للديوانة بفندق الجديد، في إطار الإحتفال بالذكرى 68 لتونسة الديوانة تحت شعار « إدارة شفافة متجددة ومتكاملة مع شركائها »، أنّ سلك الديوانة يواجه، اليوم، عدّة تحديات في إطار مهامه.

وثمنت البوغديري جهود السلك في مقاومة التهريب والجريمة وعمله على دعم المؤسّسات الاقتصادية والاحاطة بها وتقديم أفضل الخدمات للمواطن والاستماع لمشاغله.

وأكّدت وزيرة المالية أنّ تعصير إدارة الديوانة يقتضي إتخاذ قرارات حاسمة وجريئة، من ذلك خاصّة، إرساء نظام معلوماتي جديد يستجيب للمعايير الدولية ويرفع من جودة الخدمات الديوانية ونجاعتها ويكون أداة للنهوض بالمؤسسة التونسيّة ودعم الاقتصاد الوطني ويحد من ظاهرة التهريب والتهرب الجبائي.

واعتبرت الوزيرة أنّ من شأن هذه المنظومة تحقيق نقلة نوعية في مجال رقمنة وتأليف الاجراءات الديوانية والمساهمة في تسهيل وتسريع الخدمات الموجهة لكل المتعاملين مع هذا السلك.

وشدّدت على ضرورة ان يكون سلك الديوانة، اليوم، أكثر يقظة وتأهبا لمكافحة التهريب والجريمة والشبكات المنظمة وأكثر بذلا لتطوير طرق العمل والآليات لحماية الإقتصاد الوطني والحفاظ على المؤسسات والنسيج الاقتصادي وعلى صحّة المواطن.

وأكّدت الوزيرة البوغديري ضرورة مزيد العمل على تطوير ورقمنة الاجراءات واختصار آجال التصريح الديواني للبضائع بما من شأنه أن يساهم في إرساء مناخ ملائم للاستثمار ويرفع من القدرة التنافسية للمؤسسة التونسيّة ويدفع التصدير.

"سندا 2 " منظومة معلوماتية جديدة

ومن جهته أشار الناطق الرسمي باسم الديوانة التونسيّة، العميد شكري الجبري، إلى أن الديوانة تعمل وفق عقود أهداف وتحرص على تحقيقها كل سنة، خاصّة، ما يتعلق بتبسيط الإجراءات والتسريع فيها وحماية صحّة المواطن من خلال مكافحة التهريب وحماية الاقتصاد الوطني.

وقال "لقد دخلنا الرقمنة بكل قوّة ونسعى، قبل موفى سنة 2025، إلى رقمنة نسبة عالية من الإجراءات الديوانية بفضل دخول المنظومة المعلوماتية الجديدة "سندا 2" حيز الاستغلال، التّي تكرّس الشفافية والحوكمة وتسهيل الاجراءات مع كل المتعاملين والمتدخلين في عمل الديوانة التونسيّة مع إقرار الفوترة الالكترونية ".

وكشف إنطلاق إعتماد الفوترة الالكترونية في ثلاثة مكاتب نموذجية. وأفاد أنّه سيتم العمل على تعميم ذلك على كل المكاتب بالاضافة الى انطلاق اعتماد الصلح الالكتروني والمحضر الالكتروني، فضلا عن توفير عديد الخدمات لفائدة التونسيين بالخارج.

وأشار، من جهة أخرى، إلى أنّ قيمة المحجوزات، لدى الديوانة التونسية، في موفى نوفمبر 2024، قدّرت ب0،512 مليار دينار. وتشمل المحجوزات السجائر والملابس الجاهزة والمواد المقلدة والمواد الالكترونية، بجميع أنواعها.

وأبرز تمكن الديوانة التونسيّة، في إطار مكافحة تهريب المخدرات، من حجز 1،125 مليون حبّة مخدرة و30 كيلوغرام من الكوكايين و200 كلغ من القنب الهندي.

بعد الجدل الكبير الذي رافق التصويت عليه في الغرفتين

تغيير قانون الميزانية مطروح

صابر الحرشاني

يتفق العديد من النواب على أنّ القانون الاساسي المتعلق باعداد الميزانية يستوجب تغييرات عميقة في المستقبل، في سياق اضفاء نوع من التشاركية بخصوص اعداد قانون المالية و تجنب التوترات التي يمكن ان تحصل بشأنه.

ويشهد المشهد البرلماني في تونس حراكا واسعا حول قانون المالية، الذي يعتبر أحد أهم النصوص التشريعية المنظمة للسياسات المالية والاقتصادية للدولة والذي أثار جدلا واسعا، خاصة في ضوء الاتهامات الموجهة الى النواب برفضهم لإجراءات اجتماعية تُعتبر في نظر الرأي العام معادية للإرادة الشعبية، في حين أن الخلفيات الحقيقية لهذا الرفض تتعلق بالتوازنات المالية العامة وأولويات إدارة الدولة.

مطالبة بالتعديل

و يخضع اعداد قوانين المالية الى اطار تشريعي محدد وهو القانون الاساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 يتعلق بالقانون الاساسي للميزانية، حيث يضبط هذا النصّ قواعد وصيغ إعداد قانون المالية وتقديمه والمصادقة عليه وتنفيذه، كما يحدد طرق مراقبة تنفيذ ميزانية الدولة وتقييم نتائجها وتعديلها وغلقها.

و رغم حداثته النسبية، بات اليوم محط انتقاد واسع بين النواب والخبراء الماليين، حيث يُتهم بضعف التشاركية والمرونة، وهو ما أدى إلى نشوب توترات خلال النقاشات البرلمانية بشأن الميزانية العامة.

ويرى النواب ان هذا النص يحتاج الى تعديلات مستعجلة خاصة في سياق فرض الحد الادنى من التشاركية، على اعتبار أن الوظيفة التنفيذية تبدأ الاشتغال على مشروع قانون المالية منذ الشهر الثاني من السنة لكنه لا يصل الى البرلمان الا في الشهرين الاخيرين حيث كان بالامكان اشراك لجنة المالية و الميزانية او على الاقل مكتبها في مسار اعداد هذا النصّ.

توسيع التشاركية

كما مثّل الفصل 49 منه اكثر الفصول التي تحدثت عنها وزيرة المالية لرفض مقترحات النواب بشأن الفصول الاضافية حيث ينظر اليه على انه ينطوي على صياغة فضفاضة يمكن تحوله الى عائق امام اي اقتراح من النواب بشأن قانون المالية.

و بحسب الفصل 49 من القانون الاساسي للميزانية يمكن لمجلس نواب الشعب أن يقترح إدراج فصول جديدة أو تنقيحات على مشروع قانون المالية للسنة أو على مشروع قانون المالية التعديلي في عدد من الحالات ، وهي للتخفيض في النفقات أو للزيادة في الموارد،أو لإضافة نفقات جديدة شريطة اقتراح مورد إضافي أو اقتصاد في النفقات لتغطية النفقات الإضافية،أو لإدخال تعديلات على توزيع الاعتمادات بين البرامج تكون مصحوبة بالتعديلات المقابلة لأهداف ومؤشرات البرامج المعنية بالتعديل.

ويعتقد عدد من النواب ان اسقاط بعض الفصول من مشروع قانون المالية او سحب مقترحات الفصول الاضافية يعود غالبا إلى مخاوف من تأثيرها السلبي على التوازنات المالية بتوجيه من وزارة المالية، و بالتالي فإن تعديل القانون الاساسي للميزانية يمكن أن يساهم في إيجاد حلول وسط تسمح بتلبية الاحتياجات الاجتماعية مع الحفاظ على الاستقرار المالي.

و يقترح العديد من النواب و إدخال تعديلات جوهرية على القانون الأساسي للميزانية، تشمل توسيع الإطار الزمني لإعداد الميزانية من خلال تشريك مجلس نواب الشعب، وخاصة لجنة المالية، منذ المراحل الأولى لإعداد مشروع قانون المالية بدلًا من الاقتصار على المراجعة المتأخرة.

ومن المقترح ايضا إعادة صياغة الفصل 49 لضمان مرونة أكبر في تقديم مقترحات النواب بشأن التعديلات أو الفصول الإضافية، مع وضع آليات أكثر وضوحا لتقييم تأثير هذه التعديلات اضافة الى توفير إطار قانوني يسمح لمجالس الجهات والأقاليم بالمساهمة المباشرة في تحديد الأولويات المالية والاقتصادية، بما يعكس احتياجات المناطق المحلية كما تذهب التطلعات ايضا الى توجيه القانون ايضا نحو

تحسين منظومة الرقابة على تنفيذ الميزانية وتقييم أدائها، بما يساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة.

تحديات

وعلى الرغم من فكرة تعديل القانون الأساسي للميزانية تحظى بدعم و تبدو حلا مهما للوصول الى قوانين مالية اكثر تمثيلا للقطاعات ، إلا أن هناك تحديات عدة قد تعيق تحقيق هذا الهدف.

فمن جهة اولى يحتاج تعديل القانون إلى توافق بين الوظيفتين التنفيذية و البرلمانية، وهو أمر قد يكون صعبًا قياسا بمقترحات القوانين التي قدمها نواب و لم تتم المصادقة عليها لصالح تمرير مشاريع القوانين الصادرة من الحكومة.

كمت تشكل الأزمة الاقتصادية الحالية ضغطًا إضافيا على المشرعين، حيث يتطلب التعديل توفير موارد إضافية لتطبيق التغييرات المقترحة، زد على ذلك ان بلادنا ملزمة بالتزامات مع المؤسسات المالية الدولية، التي قد تتطلب الحفاظ على بعض الضوابط المالية الصارمة على غرار الاحكام الواردة في القانون الاساسي للميزانية.

ويمكن القول أن تعديل القانون الاساسي للميزانية يمثل فرصة مهمة لتحسين العملية التشريعية وتعزيز التشاركية في إعداد السياسات المالية للدولة غير انه من الضروري أن يتم التعديل بطريقة تضمن التوازن بين احترام الإرادة الشعبية والحفاظ على استدامة المالية العامة.

تتويج السينما التونسية بأربع جوائز بمهرجان سينما البحر الأبيض المتوسط ببروكسيل

توجت السينما التونسية بأربع جوائز ضمن الدورة الرابعة والعشرين من مهرجان سينما البحر الأبيض المتوسط ببروكسيل (سينيماميد) الذي انتظم من 28 نوفمبر إلى 6 ديسمبر 2024.

وتحصل فيلم " الذراري الحمر " للطفي عاشور على ثلاث جوائز ضمن المسابقة الرسمية للأفلام الروائية الطويلة وهي جائزة لجنة التحكيم الخاصة وجائزة الجمهور " Le Prix du regard citoyen " وتنويه خاص للممثل علي الهلالي عن أدائه في الفيلم.

وحاز فيلم "الذراري الحمر" على جائزة لجنة التحكيم بفضل " الإتقان الكبير للإخراج والأداء الرائع للممثلين الشباب ومن أجل طرح وجهة نظر عن العنف غير المسبوق في التاريخ من منظور الطفولة ومن أجل الالتزام السياسي للفيلم في التعبير عن حالة عالمنا ومن أجل قوة العاطفة التي تستمر من بداية الفيلم إلى نهايته، وأخيرًا من أجل دقة تحويل حدث حقيقي إلى عمل سينمائي " وذلك حسب لجنة تحكيم المسابقة الرسمية التي تتكون من الكوميدي والموسيقي الفرنسي " ثيو تشولبي " Théo Cholbi والممثلة الفرنسية اللبنانية " لايتيتيا عيدو Laëtitia Eïdo " والمخرجة البلجيكية التركية " تولين أوزديمير Tülin zdemir " والممثل البلجيكي سليم طالبي. كما أشادت اللجنة بأداء علي هلالي معتبرة أدائه الاستثنائي في الفيلم بمثابة تكريم للضحايا.

ومُنحت بطلة فيلم " عائشة " لمهدي البرصاوي الممثلة فاطمة صفر تنويها خاصا ضمن « مسابقة ريفوليشن – نظرة على الغد RêVolution–Un regard sur demain " التي تهتم بالتحديات التي يواجهها الشباب المتوسطي". وتكونت لجنة تحكيم هذه المسابقة من عدد من السينمائيين الشبان وهم الكاتبة والمخرجة ديالا الهنداوي والكوميدي " جوناس بلوكويت Jonas Bloquet " والممثلة " كلارا–ماريا لارادو Clara–Maria Laredo " والمخرج أشرف التومي.

وفي إطار برنامجه لهذه السنة عرض مهرجان سينماميد أكثر من 70 فيلمًا من منطقة البحر الأبيض المتوسط ، بالإضافة إلى برمجة الفيلمين التونسيين " عائشة " لمهدي البرصاوي و "الذراري الحمر" للطفي عاشور لتقديم عروضهم قبل الأولى ضمن 19 فيلما سيتم إطلاقهم قريبا في بلجيكا.

أيام قرطاج السينمائية في السجون:
عرض تسعة أفلام في 6 وحدات سجنية

انتظمت مؤخرا، بمدينة الثقافة الشاذلي القليبي ندوة صحفية للإعلان عن تفاصيل الدورة العاشرة من أيام قرطاج السينمائية في السجون التي ستنتظم من 15 إلى 21 ديسمبر في إطار الدورة 35 من أيام قرطاج السينمائية.

و تضم هذه الدورة عرض تسعة أفلام من تونس والأردن وفلسطين والجزائر من ضمنها 4 أعمال روائية طويلة وفيلم وثائقي طويل وفيلم حركي وفيلمان روائيان قصيران وفيلم وثائقي قصير. وستعرض أعمال الدورة العاشرة من أيام قرطاج السينمائية في السجون في ستة وحدات سجنية في عديد الولايات التونسية بالإضافة إلى عرض خاص بالأطفال المودعين بالوحدات الإصلاحية سينتظم بمدينة الثقافة الشاذلي القليبي.

وستُقام عروض هذه الدورة في 6 سجون وهي السجن المدني الذي سيستقبل عرض الافتتاح و السجون المدنية بالسرس و المنستير وقابس وصفاقس وبلي. وستشهد الوحدات السجنية بقابس وصفاقس وبلي حضورا مختلطا للمودعين والمودعات.

وقد أشارت المديرة الفنية للدورة 35 من أيام قرطاج السينمائية إلى أن اختيار فيلم أردني لافتتاح أيام قرطاج في السجون جاء بطلب من أصحاب العمل الذين أصروا على تقديم فلمهم خلال هذه التجربة التي يتفرد بها عربيا مهرجان أيام قرطاج السينمائية. وسيحضر هذا العرض ومختلف العروض مخرجو الأعمال بالإضافة إلى عدد من أعضاء فرق الإنتاج.

وجدير بالذكر أن أيام قرطاج السينمائية بالسجون التي تأسست سنة 2014 ستشمل عروضها هذه السنة وحدتين سجنيتين جديدتين وهما السجن المدني بالسرس والسجن المدني بقابس.

وقد تمت برمجة عروض هذه الدورة العاشرة من أيام قرطاج السينمائية بالسجون كالتالي

15 ديسمبر: عرض الافتتاح فيلم "فرحة" للمخرجة الأردنية ديمة عازر في بالسجن المدني ببرج الرومي.
16 ديسمبر: فيلم "عصفور جنة " لمراد بالشيخ بالسجن المدني بالسرس
17 ديسمبر: "إن شاء الله ولد" لأمجد الرشيد من الأردن بالسجن المدني بالمنستير
18 ديسمبر: فيلم " الساقية " لنوفل كلاش من الجزائر بمدينة الثقافة.
19 ديسمبر: عرض ثلاثة أفلام قصيرة: الفيلم الوثائقي القصير "أنامل" لعائدة الشامخ والفيلم الروائي القصير " البحث عن ديانا " لسامي الشافعي والروائي القصير " In the waiting room " للفلسطيني معتصم طه بالسجن المدني بقابس
20 ديسمبر: فيلم "موفما " لإيناس بن عثمان بالسجن المدني بصفاقس
21 ديسمبر: الاختتام بفيلم "سلمى" للمخرج السوري جود سعيد بالسجن المدني ببلي

المهرجان النسوي "أصداء نسوية" لأصوات نساء من 10 إلى 12 ديسمبر 2024

يأتي مهرجان "أصداء نسوية" الذي ينعقد من 10 إلى 12 ديسمبر الجاري ليكون مساحة استثنائية للاحتفاء بالمقاومة النسوية في تونس التي تتحدى الأنظمة القمعية والتمييز بجميع أشكاله.

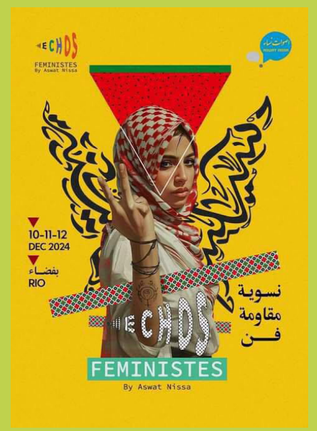

والمهرجان من تنظيم "أصوات نساء"، وهي جمعية نسوية تأسست عام 2011، تعمل على مناهضة جميع أشكال التمييز القائم على النوع الاجتماعي، وتعزيز ثقافة المساواة، ودعم مشاركة النساء الفعالة في الحياة العامة والسياسية.

ويرفع المهرجان الفني شعارات النضال من أجل العدالة الاجتماعية، مسلطا الضوء على العلاقة الوثيقة بين الحركة النسوية وجميع حركات العدالة الاجتماعية، مشكلا فرصة مميزة تجمع الناشطات والنشطاء والفنانات والفنانين الذين يلتزمون بالدفاع عن المساواة ومناهضة العنصرية والاستعمار، وهو حدث ثقافي ومواطني يدمج بين الفن والحقوق، عبر أنشطة متنوعة، منها: ماستر كلاس لتبادل الأفكار حول النسوية والفن كوسيلة للمقاومة ضد الأنظمة الاستعمارية والأبوية، واستكشاف دور الفن في دعم الحركات النسوية، وعروض فنية تجمع بين السينما والمسرح والموسيقى.

وتتضمن فعاليات المهرجان عرض فيلم وثائقي بعنوان "حيواتهن" من إنتاج جمعية "أصوات نساء"، ويعرض قصة مؤثرة لمجموعة من الفلاحات من حراك ثائرات، وفيلم "أنا المغتصبة" الذي تأخذ فيه المخرجة وفاء خريفية، المشاهدين في رحلة ملهمة داخل حياة منجية، فلاحة بلا أرض تصنفها الحكومة كـ"مغتصبة". ويسلط الفيلم الضوء على التحديات التي واجهتها منجية لتحويل سبخة قاحلة إلى أرض زراعية، ونجاحها في تحقيق حلمها رغم الصعوبات.

كما يقدم المهرجان في يومه الأول عرضا موسيقيا لفرقة "جذب"، وهو مشروع ثنائي لمريم الحمروي ومحمد البرصاوي، تحملنا عبره الفرقة من خلال كلماتها إلى الإرث الثقافي والقيم التونسية الأصيلة. إلى جانب دورة تدريبية بعنوان "النساء في مواجهة النيوليبرالية".

ويتضمن اليوم الثاني للمهرجان عرضا مسرحيا بعنوان "البوابة 52" للمخرجة التونسية دليلة مفتاحي وكاتبة النص دنيا مناصرية. وتُحيي المسرحية ذكرى النساء التونسيات المقاومات ضد الاستعمار الفرنسي، والمناضلات من أجل نيل الحرية وحقوقهن في وطنهن. إلى جانب دورة تدريبية بعنوان "المقاومة النسوية ضد الأنظمة الاستعمارية".

وفي آخر أيامه، يعرض المهرجان الفيلم الوثائقي "وداعا طبرية" للمخرجة الفلسطينية لينا سوالم، ويتناول الفيلم قصة حياة الممثلة الفلسطينية هيام عباس التي غادرت قريتها الفلسطينية لتحقيق حلمها في أن تصبح ممثلة في أوروبا، تاركة خلفها والدتها وجدتها وأخواتها السبع. وبعد ثلاثين عاما، تعود ابنتها لينا، المخرجة، معها لتتبع آثار الأماكن المفقودة والذكريات المتناثرة لأربع أجيال من النساء الفلسطينيات. ويجمع الفيلم بين صور الحاضر وأرشيف العائلة والتاريخ، ليصبح استكشافا لنقل الذكريات، والأماكن، والأنوثة، والمقاومة في حياة نساء تعلمن ترك كل شيء والبدء من جديد. كما سيُنظم حفل موسيقي ملتزم لفرقة "عيون الكلام" التونسية.

وعلى مدار ثلاثة أيام، ستجمع فعاليات المهرجان بين مبدعات ومبدعين في حوار فني يتجاوز الشعارات السطحية والصور النمطية المكررة، ليقدم رؤى مبتكرة عن تحديات النساء في مختلف السياقات.

ويهدف مهرجان "أصداء نسوية" إلى تقديم أدوات فعّالة لتفكيك الصور النمطية الراسخة في المجتمع، مع إتاحة منصة للفنانين والفنانات الملتزمين لإحداث تغيير إيجابي ومستدام.

المسرحيتان التونسيتان "البخارة" و"بوابة 52" في الدورة 15 لمهرجان المسرح العربي بسلطنة عمان

يسجّل المسرح التونسي حضوره في الدورة 15 لمهرجان المسرح العربي بعملَيْن هما " البخارة " للمخرج صادق الطرابلسي و "بوابة 52" لدليلة مفتاحي.

واختارت الهيئة العربية للمسرح تنظيم الدورة الخامسة عشرة لمهرجان المسرح العربي من 9 إلى 15 جانفي 2025 بالعاصمة العُمانية مسقط بالتعاون مع وزارة الثقافة والتراث والجمعية العُمانية للمسرح.

وتُعرض مسرحية " البخّارة " ضمن المسابقة الرسمية للمهرجان وهي من إنتاج مسرح أوبرا تونس (قطب المسرح)، وحائزة مؤخرا على جائزة " التانيت الذهبي " لأيام قرطاج المسرحية وكذلك "جائزة العمل المتكامل" للمهرجان الوطني للمسرح التونسي "مواسم الإبداع".

وتنافس "البخارة " على جائزة الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي رفقة 10 أعمال مسرحية عربية أخرى هي " أسطورة شجرة اللبان " (سلطنة عمان) و "الملجأ " (الأردن) و "المؤسسة"(البحرين) و "بين قلبين" (قطر)و "ريش "(فلسطين) و "سيرك " (العراق) و "غصة عبور" (الكويت) و "كيف نسامحنا؟ " (الإمارات)و "ماكبث المصنع"(مصر) و "هُم " (المغرب).

أما مسرحية "بوابة 52" فتُعرض خارج المسابقة الرسمية للمهرجان مع الأعمال "ذاكرة صفراء " (السعودية) و "عدّ عكسيّ " (سوريا) و "نساء لوركا" (العراق).

وجاء في بلاغ صادر عن الهيئة العربية للمسرح أن اختيار هذه العروض جاء بعد عملية تقييم دقيقة استمرت عدة أشهر، حيث تلقت الهيئة 175 طلبا للمشاركة. وتألفت لجنة اختيار العروض من الدكتور يوسف عايدابي من السودان (رئيسا للجنة) وعضوية كل من الدكتور جبار جودي (العراق) والأستاذ خالد جلال (مصر) والأستاذ هزاع البراري (الأردن) والأستاذ يوسف الحمدان (البحرين).

الكيان يواصل الخروقات وحزب الله يرد

هل ينهار اتفاق وقف إطلاق النار مع لبنان؟

محمد بن محمود

قبل أيام، دخل اتفاق وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحزب الله اللبناني حيز التنفيذ، وتحديدًا في السابع والعشرين من نوفمبر الماضي، بوساطة أمريكية وفرنسية.

ورغم أن الهدنة تمنع إسرائيل من تنفيذ عمليات عسكرية هجومية في لبنان، وتلزم لبنان بمنع الجماعات المسلحة، بما فيها حزب الله، من شن هجمات على إسرائيل، إلا أن التساؤلات حول استمرارها تصاعدت منذ اللحظة الأولى، في ظل اختراقات إسرائيلية مستمرة بزعم الرد على انتهاكات حزب الله.يهدد تبادل إطلاق النار بانهيار الهدنة التي توسطت فيها الولايات المتحدة وفرنسا بين الطرفين بعد أقل من أسبوع من سريانها. فهل تصمد؟

عشرات الخروقات التي استهدف خلالها جيش الاحتلال المدنيين والمناطق اللبنانية في الجنوب، والتي أدت إلى ارتقاء عدد من اللبنانيين وتسببت كذلك بأضرار مادية.وهذه الخروقات، تأتي في ظل التأخير في تشكيل اللجنة الخماسية، التي أكدت وسائل إعلام أنها ستجتمع بغضون 48 ساعة برئاسة الجنرال الأمريكي جاسبر جيفرز، كما ستلتقي بممثلين عن لبنان واليونيفيل وإسرائيل وفرنسا والولايات المتحدة.يأتي ذلك، بينما شهدت ساعات بنت جبيل وعيناثا جنوبا تحليقا مكثفا لطائرات الاستطلاع الإسرائيلية، فيما أطلق جنود إسرائيليون النار باتجاه فريق من عناصر مكتب استخبارات الناقورة وبحرية الجيش اللبناني والأمن العام الذين كانوا يتفقدون مرفأ الناقورة. وتم رصد توغل قوة إسرائيلية مؤللة معززة بدبابات ميركافا إلى أحياء داخل بلدة يارون بالتزامن مع تحرك لقوات الاحتلال داخل مارون الرأس وتمشيط بالأسلحة الرشاشة المتوسطة بشكل متقطع باتجاه مدينة بنت جبيل. والخروقات الإسرائيلية هذه؛ أصدرت على خلفيتها المقاومة الإسلامية في لبنان بيانا، قالت فيه إنه على إثر الخروقات المتكررة التي يبادر إليها العدو الإسرائيلي لاتفاق وقف الأعمال العدائية المعلن عن بدء سريانه فجرَ نهار الأربعاء في 27 نوفمبر 2024، والتي تتخذ أشكالاً متعددة منها إطلاق النيران على المدنيين والغارات الجوية في أنحاء مختلفة من لبنان، ما أدى إلى استشهاد مواطنين وإصابة آخرين بجراح، إضافة إلى استمرار انتهاك الطائرات الإسرائيلية المعادية للأجواء اللبنانية وصولاً إلى العاصمة بيروت، وبما أن المراجعات للجهات المعنية بوقف هذه الخروقات لم تفلح، نفذت المقاومة الإسلامية ردًا دفاعياً أولياً تحذيرياً مستهدفةً موقع رويسات العلم التابع لجيش العدو الإسرائيلي في تلال كفرشوبا اللبنانية المحتلة.

واختتمت بيانها الذي يعتبر الأول من نوعه منذ بدء سريان اتفاق وقف إطلاق النار فجر الأربعاء الماضي بـ«وقد أُعذِر من أنذر».ويأتي رد المقاومة المعلن هذا، ليؤكد أن الحزب قد يرد على أي خرق لاتفاق وقف إطلاق النار خاصة في حال استمرت هذه الخروقات.

اي تداعيات على الحرب ؟

وتشير التقديرات، إلى أن الخروقات الإسرائيلية الحالية، يمكن باحتمالات منخفضة جدا أن تؤدي لانهيار وقف إطلاق النار، مع التأكيد على الهدف الإسرائيلي من هذه الخروقات هو محاولة فرض وقائع معينة لطمأنة المستوطنين بقدرته إسرائيل على فرض الأمن في المستوطنات شمال فلسطين المحتلة، التي أكد مستوطنوها أن شعورهم بالأمن انعدم بعد التصعيد الأخير، حيث تأتي الخروقات الإسرائيلية متعمدة، تحاول من خلالها إسرائيل فرض واقع عسكري في لبنان. كما أنه من مصلحة الاحتلال الإسرائيلي استمرار سريان اتفاق وقف إطلاق النار في محاولة للحفاظ على أمن مستوطناتها الشمالية المقامة على أراضي الفلسطينيين، كما أن الولايات المتحدة تعمل على تجنب تصعيد جديد في المنطقة.

وفي السياق، اعتبر وزير العمل اللبناني، أن هذه الخروقات تعني أن العدو يعيد جمع بنوك أهداف فالمعركة العسكرية ليست لحظة إطلاق النار، وإنما الاستطلاع فعل عسكري، فتل أبيب منذ العام 2006 وحتى معركة أولي البأس قامت بـ 39000 خرق بري وبحري وجوي، وهذا يعني أنها كانت تجهز لهذه المعركة التي شنتها على لبنان. وكشف وزير العمل اللبناني فراس الأبيض، أن حصيلة ضحايا العدوان الإسرائيلي بلغت 4047 شهيدا و16593 جريحا، مفندا الأضرار التي طالت القطاع الصحي والتي أكد أنه كان مستهدفا بصورة مباشرة.وفي مؤتمر صحافي قال الأبيض إنه قبل 15 سبتمبر ارتقى في 645 شهيدا و1983 جريحا، وبعد 15 سبتمبر ارتقى 3402 شهداء و14655 جريحا.وأوضح أن هذه الأرقام بما توفي لنا من معلومات عبر عدة مصادر، الأرقام الحقيقية أعلى لأن هناك شهداء ولم نعرف بهم ومنهم لا يزال تحت الأنقاض.

إدارة بايدن تضغط على إسرائيل لضبط النفس

من جهته كشف موقع أكسيوس نقلاً عن مسؤولين أمريكيين أن عاموس هوكستين، كبير مستشاري الرئيس الأمريكي، أعرب لإسرائيل عن قلق الإدارة الأمريكية من استمرار الضربات الإسرائيلية في لبنان. وبحسب التقرير، أبلغ هوكستين الإسرائيليين بضرورة إفساح المجال لآلية مراقبة وقف إطلاق النار، محذراً من أن التصعيد المستمر قد يؤدي إلى انهيار الهدنة الهشة في المنطقة. وأوضح الموقع أن إدارة الرئيس جو بايدن أعربت في اتصالات سرية عن خشيتها من أن تؤدي العمليات الإسرائيلية الأخيرة إلى تفاقم الوضع الأمني، واصفة تحركات إسرائيل الأخيرة باللعبة الخطيرة، وفق تصريحات أحد المسؤولين الأمريكيين. وكانت أفادت وسائل إعلام عبرية، أن ثلاثة صواريخ أُطلقت من لبنان باتجاه مناطق في مزارع شبعا، وذلك للمرة الأولى منذ دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ. وقال جيش الاحتلال إن حزب الله أطلق قذيفتيْن صاروخيتيْن نحو منطقة جبل روس (هار دوف) سقطتا في منطقة مفتوحة دون وقوع إصابات. وفي وقت سابق أكد حزب الله اللبناني تنفيذه ردا دفاعيا استهدف خلاله موقع رويسات العلم التابع لجيش الاحتلال بتلال كفرشوبا اللبنانية المحتلة. وأضاف حزب الله في بيان أن استهداف موقع رويسات العلم جاء بعد الخروقات المتكررة للاحتلال.

مصطفى بيرم، أنه يوم 27 سبتمبر 2024 وافق لبنان ومعه المقاومة على مشروع قدمته فرنسا والولايات المتحدة على وقف إطلاق النار بشكل متزامن في لبنان وغزة وهذا يعني أن لبنان أنهت سياسيا المرحلة الأولى لأننا حققنا هدف وقف الحرب في لبنان وغزة ودمجنا الساحتين، لكن نتنياهو ومن داخل الأمم المتحدة وبطريقة غير متوقعة وغادرة وفاجرة وحاقدة، اتّخذ قرارا باغتيال الأمين العام حسن نصر الله بصواريخ تزن 83 طنا. ومن جانبه، كشف بنيامين نتنياهو رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي، عن نواياه من هذه الخروقات، وقال إن ما يجري في لبنان هو وقف إطلاق نار مؤقت وليس وقفا للحرب.وأضاف نتنياهو، أنه سيعمل على عودة الهدوء للمستوطنات الشمالية، مضيفا: لدينا هدف واضح وهو إعادة المستوطنين وإعادة تأهيل الشمال، ولن نسمح بالعودة إلى الأوضاع التي كانت سائدة قبل السادس من أكتوبر 2023، ولن نعود إلى حالة تقبل الإطلاق المتقطع للصواريخ أو الرشقات الصاروخية مهما كانت محدودة.

كما أعلن وزير الصحة اللبناني

بعد تسرب معلومات عن هجوم صهيوني وشيك لتحريرهم

هل يدفع الاسرى ضريبة تهور نتنياهو؟

محمد بن محمود

نشرت وكالة رويترز مذكرة داخلية لحركة حماس أصدرتها نهاية الشهر الفائت، تطلب فيها من الآسرين التنبه من عمليات إسرائيلية محتملة لاسترجاع الأسرى، في حين أقرّ الجيش الإسرائيلي بمسؤوليته عن مقتل الأسرى الستة، الذين استرجعهم جثثاً في اوت الفائت.

وذكرت الوكالة أن الحركة أصدرت بياناً داخلياً يشير إلى معلومات لديها تفيد بعزم إسرائيل تنفيذ عملية لتحرير أسراها من قطاع غزة، على غرار العملية التي نفذتها في مخيم النصيرات في جوان الفائت.

وحمّل البيان الداخلي إسرائيل المسؤولية الكاملة عن مصير الأسرى في حال حصول هذا السيناريو، موعزاً إلى العناصر التي تحتجز الأسرى تفعيل أوامر التحييد كردٍّ فوري وسريع على أي مغامرة من قبل العدو.

إلى ذلك، نشر جيش العدو نتائج التحقيق في ملف جثث الأسرى الستة، التي عثر عليها في منطقة خان يونس خلال اوت الفائت. ويرجّح التحقيق أن الأسرى قد قتلوا من قبل محتجزيهم، بزعم وجود آثار للرصاص على الجثث، دون أن يتم تحديد توقيت مقتلهم.

وأشار التحقيق إلى أن الجيش نفّذ في 14 فيفري الفائت غارات جوية استهدفت الأنفاق في موقع احتجاز الأسرى في مدينة حمد، لاستهداف قائد كتيبة في حركة حماس، من دون علمه بوجودهم في المكان المستهدف.ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن عائلات الأسرى قولهم إن الجيش اعترف بمسؤوليته عن مقتل الأسرى الستة داخل نفق في خان يونس، وإن نتائج التحقيق دليل آخر على أن الضغط العسكري يؤدي إلى مقتل المختطفين. في هذا الوقت، نقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن وزير الدفاع الإسرائيلي يسرائيل كاتس قوله إن الضغوط على حماس تتزايد، وهذه المرة سنكون قادرين حقاً على تحقيق اتفاق بشأن الرهائن.

كما كشف موقع أكسيوس الأمريكي عن اجتماع سيعقد بين مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي المُنتخب دونالد ترامب مايكل والتس ووزير الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلي رون ديرمر، يُتوقع أن يتم خلاله بحث الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن الرهائن في غزة، ووقف إطلاق النار، إضافةً إلى التهديد الإيراني.

مقتل وفقدان 33 أسيراً إسرائيلياً

بدورها أعلنت حركة حماس في بيان مصور أن 33 أسيراً إسرائيلياً قُتلوا وفقدت آثار بعضهم، خلال العدوان . وقالت الحركة في البيان: 33 أسيراً قتلوا بسبب المجرم رئيس حكومة الاحتلال بنيامين... باستمرار حربكم المجنونة قد تفقدون أسراكم إلى الأبد. افعلوا ما يجب عليكم فعله قبل فوات الأوان.وجاء في فيديو مصور بثته الحركة على تليغرام أن أربعة أسرى قتلوا في تاريخ 4 أكتوبر 2023، وتسعة أسرى في الـ14 من الشهر نفسه، وأسيراً جندياً قتل في 9 ديسمبر من جراء فشل الاحتلال في محاولة استعادته، وسبعة أسرى في تاريخ 1 مارس، وثلاثة أسرى في 9 جوان، وأسيراً واحداً في 12 اوت وستة أسرى في 2 سبتمبر 2024، وأسيرة في 21 أكتوبر 2024، وأسيرة أخرى في 21 نوفمبر 2024.

ومنذ بدء حرب الإبادة على غزة في 7 أكتوبر 2023 والتي خلفت نحو 150 ألف ضحية من الفلسطينيين بين شهيد وجريح، جلهم نساء وأطفال، بثت كتائب القسام الجناح العسكري لحركة حماس عشرات المقاطع لأسرى إسرائيليين يناشدون حكومتهم إطلاق سراحهم، لكن تعنت نتنياهو في مفاوضات وقف إطلاق النار حال دون الوصول إلى صفقة تبادل أسرى.

وتقدر تل أبيب وجود 101 أسير في غزة من أصل 239 إسرائيلياً على الأقل أُسروا في 7 أكتوبر، بادلت عشرات منهم خلال هدنة مؤقتة في نوفمبر 2023.

و نشرت كتائب القسام مقطعاً مصوراً لأسير إسرائيلي في غزة يحمل الجنسية الأميركية، ظهر فيه وهو يناشد الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب إطلاق سراحه. وتحدّث الأسير عن رصد حكومة الاحتلال 5 ملايين دولار لمن يدلي بمعلومات عنه، وطالب الإسرائيليين بالتظاهر لأجل إنقاذه.وأضاف الأسير عيدان ألكسندر: نموت كل يوم ألف مرة، داعياً ترامب إلى استخدام نفوذه والتفاوض لأجل إطلاق سراح المحتجزين في غزة، قائلاً إنّ كل يوم في الأسر كأنّه الأبد، كما أنّ الألم داخلنا ينمو يومًا بعد آخر. وطالب ترامب بعدم اقتراف الخطأ الذي ارتكبه الرئيس الأميركي الحالي جو بايدن، بإرسال الأسلحة التي تقتل الأسرى الإسرائيليين والأميركيين، وكذلك فرض حصار غير قانوني على غزة يقتلهم أيضاً.

هل تتهيّأ إسرائيل لفرض حكم عسكري؟

على صعيد اخر يستمر النقاش حول اليوم التالي للحرب ضد قطاع غزة في إثارة الجدل منذ شهور، على مختلف الأصعدة داخل حكومة الاحتلال الإسرائيلي، وكذلك في مواقف الأحزاب سواء كانت في الحكم أو المعارضة، خاصة بين القوى اليمينية التي تتبنى أجندة استيطانية ومهووسة بإعادة احتلال غزة.وفي إطار ردّه على الأخبار حول إمكانية التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في غزة، جدّد وزير المالية الإسرائيلي، بتسلئيل سموتريتش، دعوته إلى إعادة احتلال القطاع، مؤكدًا أن الخطوة الصحيحة تكمن في السيطرة الكاملة عليه.تعدّ تصريحات زعيم الصهيونية الدينية استكمالًا لسياق متسلسل يهدف إلى تحويل فكرة السيطرة الإسرائيلية الكاملة على القطاع إلى نتيجة منطقية للعمليات العسكرية الحالية، وضرورة أمنية إسرائيلية حتمية، وذلك بعد فشل محاولات إنشاء نظام محلي متعاون مع الاحتلال.

بين الدعوات والتحذيرات

وبدأت الدعوات إلى إقامة حكم عسكري في غزة منذ الأيام الأولى لحرب الإبادة الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، ورغم أن أهدافها المعلنة لا تتضمن هدفًا واضحًا بشأن هذه الجزئية، تفتح طبيعة الصياغة الفضفاضة لأهداف الحرب الإسرائيلية المجال لتعبير مختلف عن الأدوات للوصول إلى النتائج المرجوة. ينص الهدف الثالث من تلك الأهداف على ضمان أن غزة لن تشكّل تهديدًا مجدّدًا، وفي التفسير تبرز أفكار وأطروحات وطموحات إسرائيلية عديدة، ففي الوقت الذي تسوّق فيه الجماعات الاستيطانية لفكرة الاستيطان بوصفها ضامنًا رئيسيًا للأمن، يروّج أيضًا للحكم العسكري في غزة على أنه الوسيلة الأجدى للتفكيك الكامل البنية التحتية للمقاومة الفلسطينية هناك وتحقيق تغيير بعيد المدى.في أواخر جانفي 2024، شدّد سموتريتش في مقابلة مع القناة 12 الإسرائيلية، على أن من يجب عليه إدارة الأمور في غزة الجيش الإسرائيلي، وقال: سيكون حكمًا عسكريًا في غزة طالما ظلّت حماس موجودة.يرى سموتريتش أن على إسرائيل تولّي مهمة إدخال المساعدات الإنسانية إلى غزة بنفسها، معارضًا تسليمها إلى وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الأونروا، واستطرد: سيكون حكم عسكري في غزة، نحن جميعًا متفقون على أننا يجب أن نبقى في غزة، وأضاف: إما أن يتولى الجيش الإسرائيلي إدارة الأمور هناك، وإما أن تتولى حماس إدارة الأمور. الطريقة الوحيدة أن يتحكم الجيش فيما يحدث. ولم تنحصر الدعوات في تصريحات سموتريتش ووزراء وقادة الصهيونية الدينية، بل روّج لها أيضًا أعضاء بارزون في حزب الليكود ومقرّبون من رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو، كان أبرزهم رئيس مجلس الأمن القومي تساحي هنغبي، الذي قال إن ثمة بدائل عديدة لضمان اختفاء حماس من غزة، أبرزها سيطرة الجيش الإسرائيلي، أو الحكم العسكري، أو الحكم من قبل سلطة محلية أو قوات مشتركة.

حكم عسكري إسرائيلي

وقال وزير الزراعة في حكومة الاحتلال ورئيس الشاباك السابق من الليكود، آفي ديختر، إنه لا طرف غير إسرائيل سيدير غزة، وهذا يشمل حكمًا عسكريًّا إسرائيليًّا. بعد تدمير قدرة حماس العسكرية، نواجه مشكلة كبيرة في قدراتها الحكومية، ولإضعافها ليس ثمة خيار آخر: على إسرائيل أن تحكم غزة بكل ما لكلمة حكم من معنى.وكان سكرتير نتنياهو العسكري، الجنرال رومان جوفمان، رجّح في وثيقة أعدّها أن التوصية الرئيسية لشكل الحكم القادم الأجدى لأمن إسرائيل في القطاع، تتمثل بإقامة حكم عسكري.

وتبنّى هذا المسار جنرالات وخبراء متعددون، كان أهمهم وزير العدل الإسرائيلي الأسبق حاييم رامون، المعروف بدعمه لنتنياهو، الذي يرى أن الجيش الإسرائيلي حطّم إطار حماس العسكري ونسي سلطتها المدنية، قائلًا إن الحل يكمن في حكم عسكري مؤقّت، فيما اقترح رئيس الإدارة المدنية والمتحدث باسم جيش الاحتلال سابقًا، اللواء احتياط موتي الموز، الاعتراف بالواقع وإقامة حكم عسكري في القطاع.كما قال أحد المحللين السياسيين في صحيفة يديعوت أحرونوت العبرية، إنه لن يحقق النصر والاستقرار سوى الحكومة العسكرية الإسرائيلية. لا مفر من حكومة عسكرية لإسقاط الأرض من تحت سيطرة حماس. كل الحلول الأخرى محاولات متعرجة للهروب من الواقع. في السياق، تخلل الزيارة الاستعراضية الأخيرة لرئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو، مع وزير حربه يسرائيل كاتس، ووزير المالية بتسلئيل سموتريتش إلى محور إسرائيل أن تحكم غزة بكل ما لكلمة حكم من معنى.وكان سكرتير نتنياهو العسكري، الجنرال رومان جوفمان، رجّح في وثيقة أعدّها أن التوصية الرئيسية لشكل الحكم القادم الأجدى لأمن إسرائيل في القطاع، تتمثل بإقامة حكم عسكري.

حملات أمنية في غزة على لصوص المساعدات:
إسرائيل ترعى عصابات النهب لمزيد تجويع الفلسطينيين

في عملية هي الأكبر من نوعها، أعلنت وزارة الداخلية في غزة قبل أيام عن قتل أكثر من 20 عنصرًا من عصابات مسؤولة عن سرقة شاحنات المساعدات الداخلة للقطاع، معلنةً أن العملية، التي وُصفت الفصائل الفلسطينية في صورتها، تشكل «بداية عمل أمني موسع تم التخطيط له مطولًا وسيتوسع».

تأتي العملية بعد تواتر التقارير في الأيام الماضية حول الدور الذي لعبته هذه العصابات في نهب المساعدات الشحيحة أصلًا المتجهة لأهالي القطاع، تحت رعاية إسرائيلية واضحة، عبر حصر مرور المساعدات في طرق تسيطر عليها العصابات، وغض الطرف عن عمليات النهب التي تجري تحت أعين قوات الاحتلال، واستهداف قوات الشرطة الفلسطينية وجميع القوى التي حاولت تنظيم عمليات التوزيع. هذا فضلًا عن التخابر المباشر بين عناصر هذه العصابات وجيش الاحتلال، حيث أعلنت وزارة الداخلية أنها «رصدت اتصالات بين عصابات اللصوص وقوات الاحتلال في تغطية أعمالها وتوجيه مهامها، وتوفير غطاء أمني لها من قِبل ضباط الشاباك».

بذلك، تكذب هذه التقارير الاتهامات الإسرائيلية المتكررة للمقاومة في غزة بسرقة المعونات، والتي استخدمتها مرارًا لتبرير إغلاق المعابر ومنع دخول المساعدات لتشديد الخناق على أهالي القطاع الذين يتعرضون لحرب إبادة مستمرة، ولخلق حالة من الفوضى والاقتتال الداخلي، خاصة مع تفاقم ظاهرة السطو على المساعدات منذ احتلال الشريط الحدودي مع مصر في أيار الماضي وإغلاق معبر رفح.

تحت عين الاحتلال

في تقرير مطول نشر الإثنين، نقلت صحيفة "واشنطن بوست" عن مذكرة داخلية للأمم المتحدة أن العصابات تستفيد من تساهل إن لم يكن حماية جيش الاحتلال في غزة، وأن بعض هذه العصابات أقام «تجمعات شبه عسكرية» في مناطق يسيطر عليها جيش الاحتلال ويمشّطها ويقيّد الدخول إليها.

وينقل التقرير عن عدد كبير من موظفي المنظمات الدولية والأممية العاملة في الإغاثة وسائقي شاحنات القوافل قولهم إنهم طالبوا جيش الاحتلال بشكل متكرر بتوفير طرق بديلة لإيصال المساعدات، أو توفير الحماية للقوافل، أو السماح للشرطة الفلسطينية بتوفيرها، إلا أن جميع هذه المطالب قوبلت بالرفض. بل إن قوات الاحتلال في حالات عديدة سمحت بسرقة الشاحنات على مرأى مباشر من قواتها. كان آخر هذه الحالات يوم السبت الماضي، حيث نهبت عصابة 98 شاحنة من أصل 109 ضمتها قافلة مساعدات غذائية تابعة للأمم المتحدة، وأطلقت النار على السائقين واحتجزت أحدهم لساعات.

على مدى شهور الحرب، كانت حوادث الهجوم على قوافل المساعدات تحدث بشكل متفرق من قبل بعض الأهالي، في محاولة يائسة منهم لتأمين قوت عائلاتهم في ظل المجاعة. لكن منذ إغلاق معبر رفح، وتحول معبر كرم أبو سالم إلى المنفذ الوحيد للمساعدات، أصبحت الهجمات أكبر وأشد تنظيمًا وعنفًا، حسبما نقلت البوست عن عمال إغاثة. ورغم فتح معبر ثانٍ للمساعدات الشهر الماضي، هو معبر كيسوفيم، إلا أن عناصر العصابات باتوا منتشرين قربه كذلك.

وفق تقرير لصحيفة هآرتس، بات هناك اليوم ما يسميه جيش الاحتلال «منطقة النهب»، على بعد قرابة كيلو متر واحد من معبر كرم أبو سالم، حيث تحدث معظم عمليات السطو، وهي منطقة يسيطر عليها الجيش بالكامل، ويقيم فيها نقاط مراقبة تبعد بضع مئات من الأمتار، وأحيانًا أقل، عن الحواجز المرتجلة التي أقامتها العصابات. في جولة نظمها جيش الاحتلال للصحفيين، ينقل التقرير، مرت إحدى شاحنات المساعدات ليشير إليها ضابط في الجيش ويقول باعتيادية: «بعد قرابة 500 متر، سوف تُسرق».

فرق آخر شهدته الأشهر الأخيرة تمثل في هدف هذه العصابات. فلفترة من الزمن، كانت هذه العصابات، الناشطة أساسًا في التهريب من قبل الحرب، تبحث عن علب السجائر المهربة داخل شحنات المساعدات. فمع منع دخولها القطاع، ارتفعت أسعار السجائر لمستويات خيالية لتصبح نوعًا من العملة في سوق سوداء. لكن مع إغلاق معبر رفح واشتداد هجمات العصابات، أصبحت تستولي على شاحنات بأكملها، لتقودها إلى مستودعات في مناطق يسيطر عليها جيش الاحتلال وتبيعها من هناك بأسعار مضاعفة. على مدى الصيف الماضي، نقلت الصحيفة أن ما قيمته 25.5 مليون دولار من المساعدات قد سُرق.

فضلًا عن سرقة المساعدات، فرضت العصابات في كثير من الحالات اتاوات بآلاف الدولارات على الشاحنات المارة، تحت طائلة تعرض السائقين للضرب أو الاختطاف، الذين يجري إيقافهم على حواجز العصابات أو تُطلق النار على عجلات شاحناتهم. وتنقل "هآرتس" في تقريرها عن مسؤول كبير في إحدى منظمات الإغاثة قوله «رأيت دبابة إسرائيلية، ومسلحًا فلسطينيًا يحمل رشاشًا يقف على بعد مئة متر منها. يضرب المسلحون سائقي الشاحنات ويأخذون كل الطعام إن لم يُدفع لهم».

ورغم أن علاقة هؤلاء المسلحين بقوات الاحتلال تبدو علاقة تعاون وتساهل في حدها الأدنى، إلا أنها على ما يبدو تذهب أبعد من ذلك. إذ نقل مو قع اعلامية ، عن مصادر حكومية وأمنية في غزة، أن كثيرًا من عناصر هذه العصابات هم من المجرمين المدانين في قضايا جنائية سابقة، وأن بعض زعمائهم عملاء معروفون، ينسقون مع جيش الاحتلال لمعرفة موقع تحرك شاحنات المساعدات وأنواعها، بل ويحصلون منه على أسلحة خفيفة وذخائر، ويسرقون المساعدات تحت عين الاحتلال، مستفيدين من عملهم «في مساحة جغرافية لا تستطيع الطواقم الشرطية التحرك فيها»، نظرًا لاستهداف الاحتلال لها. وعدد من هؤلاء سبق أن تعرض لمحاولات تصفية من قبل المقاومة.

في هذا الإطار، كان أحد أبرز الأسماء المتداولة هو ياسر أبو شباب، الذي أشارت المذكرة الأممية له بوصفه «الفاعل الأبرز والأشد تأثيرًا وراء عمليات النهب الهائلة والممهنجة»، والذي وردت أنباء عن مقتله ضمن العملية التي نفذتها وزارة الداخلية في غزة، قبل أن تشير تقارير أخرى إلى أنه كان مستهدفًا في العملية إلا أنه نجا، فيما قتل شقيقه مع عناصر آخرين في عصابته.

في تقريرها، قالت "واشنطن بوست" إنها تواصلت مع أبو شباب الشهر الماضي، ونقلت عنه إقراره بنهب الشاحنات، رغم زعمه أن عصابته لا تقرب «الطعام والخيم وأغراض الأطفال». كما أقر بملاحقة المقاومة له، وأن «مسلحي حماس» حسب تعبيره أطلقوا النار على عصابته مرات عدة. دون أن ينفي عن نفسه تهمة العمالة، قال أبو شباب للصحيفة الامريكية: «فليقل من يتهموننا بالعمل مع إسرائيل ما يريدون. إسرائيل لا تحتاجنا». وبحسب الصحيفة، فإن عصابة أبو شباب مسؤولة عن قتل أربعة سائقي شاحنات على الأقل منذ أيار الماضي، فضلًا عن إصابة آخرين، كثير منهم كُسرت أطرافهم.

استهداف شرطة غزة لخلق الفوضى

جاء هذا التصاعد في عمليات السطو والنهب بالتزامن مع استهداف «إسرائيل» لقوات الشرطة الفلسطينية والأجهزة الأمنية التي حاولت حماية قوافل الشاحنات، وتنظيم عمليات توزيع المساعدات، وضبط الأسواق، ومنع الاحتكار ورفع الأسعار. وهو ما أشار إليه تقرير صادر الأسبوع الماضي عن 29 منظمة دولية غير حكومية، من بينها "أوكسفام" و"أنقذوا الأطفال" و"المجلس النرويجي للاجئين" إذ عزا التقرير تفاقم سرقة المساعدات إلى «استهداف إسرائيل ما تبقى من قوات الشرطة في غزة، ونقض السلع الأساسية، وانعدام الطرق وإغلاق معظم نقاط العبور، ويأس السكان الذي يؤدي إلى هذه الظروف الكارثية».

على مدى الشهور الماضية، شنت «إسرائيل» سلسلة اغتيالات استهدفت بشكل مركز قادة وعناصر في الشرطة والأجهزة الأمنية واللجان المسؤولة عن تنظيم وصول المساعدات، وإن كانت في دائرة الاستهداف منذ بداية الحرب. أحد أبرز هذه الاستهدافات كان اغتيال مسؤول قوى الأمن الداخلي في قطاع غزة، العميد فائق المبحوح، في مارس الماضي إثر محاصرته لـ16 ساعة في مجمع الشفاء الطبي، حيث اشتبك مع قوات الاحتلال إلى أن استشهد. كان ذلك بعدما أشرف قبلها بثلاثة أيام فقط على عقد اتفاق مع الأمم المتحدة والعشائر وعدد من التجار أدى إلى دخول شاحنات المساعدات إلى شمال القطاع في أسوأ أيام المجاعة فيه، بعد انقطاع دام أكثر من أربعة شهور، لتوزع حمولة الشاحنات بشكل منظم على آلاف الأسر.

في غضون اليومين التاليين على استشهاد المبحوح اغتالت «إسرائيل» كلًا من مدير جهاز المباحث في شمال غزة، المقدم رائد البنا، مع زوجته وأبنائه إثر قصف استهدف منزله، ثم المقدم محمود البيومي، مدير مركز شرطة النصيرات، وكلاهما كانا مسؤولين عن تأمين شاحنات المساعدات، ثم مدير لجنة الطوارئ في غرب غزة، أمجد هتهت، بقصف على دوار الكويت في المدينة، أثناء إشرافه مع عدد من أعضاء اللجان الشعبية على تأمين وتوزيع المساعدات.

استمرت الاغتيالات على مدى الشهور التالية فاستشهد رئيس شرطة جباليا، رضوان الرضوان، في افريل الماضي، وهو رئيس لجنة تأمين المساعدات في شمال قطاع غزة. وفي ماي تم اغتيال مدير مباحث شرطة المحافظة الوسطى، العقيد زاهر الحولي، بعدما بدأ لتوه حملة لضبط الأمن في دير البلح التي كانت حينها تستقبل يوميًا أعدادًا كبيرة من النازحين. وبعدها بأيام، اغتالت «إسرائيل» ثلاثة عناصر شرطة آخرين في مخيم النصيرات أثناء عملهم في ضبط الأسواق. وفي جوان، اغتالت قوات الاحتلال ثمانية عناصر شرطة آخرين في دير البلح أيضًا.

جاء كل ذلك في إطار ما وصفته مصادر أمنية في غزة بالخطة التي تسعى إلى إحداث «انهيار أمني» في المجتمع الفلسطيني بالقطاع، خاصة عبر استهداف عناصر الشرطة خلال تأمينهم شاحنات المساعدات من أجل «خلق بيئة تساعد على سرقتها ونهبها وإشاعة الفوضى». فضلًا عن ذلك، هدفت «إسرائيل» عبر توفير الغطاء للعصابات، التي جنّدت بعض أبناء العشائر جنوب غزة، وإمدادها بالسلاح إلى «بناء قوة موازية لسلطة حماس في غزة»، بحسب مصدر امني آخر في غزة.

لكن رغم هذه الاستهدافات، تعكس العملية الأمنية الأخيرة التي أعلنت عنها وزارة الداخلية تصعيد الحملة ضد عصابات النهب، خاصة مع تشكيل وزارة الداخلية لقوة شرطية خاصة، أطلق عليها اسم «وحدة سهم»، وأوكلت إليها مهمة ضبط الأمن ومحاربة السرقات ومراقبة الأسعار ونسبت إليها المسؤولية عن العملية الأخيرة.

تنشط القوة الجديدة في ضبط الأمن على الطرق الرئيسية، خصوصًا التي تعبر منها المساعدات والشاحنات التجارية، وتؤمن وصولها إلى المخازن المخصصة تمهيدًا لتوزيعها، كما تعمل داخل الأسواق الشعبية لضبط الأسعار. وتتكون القوة من عناصر شرطية وأمنية وبعض المتطوعين، وتتحرك بلباس مدني، في محاولة لتفادي استهداف قوات الاحتلال لها، ولديها تعليمات بالتعامل الفوري مع عصابات نهب المساعدات، وقد تمكنت مؤخرًا من إحباط عدد من عمليات السطو المسلح.

في إطار ردود الفعل، أصدر "التجمع الوطني للقبائل والعشائر والعائلات الفلسطينية" بيانا رحب فيه بالعملية الأمنية، مطالبًا بمزيد من ملاحقة عناصر العصابات، ومحذرًا إياهم من أنهم إن لم يعودوا إلى «الصف الوطني» فستتم «محاسبتهم من قبل أبناء شعبهم وفقًا للشرعية الثورية». كما أشاد التجمع بالموقف الوطني لشيوخ القبائل والعشائر والمخاتير والعائلات «برفع الغطاء العشائري عن بعض أبنائهم المتورطين بالأفعال المشينة».

كما أصدرت لجنة المتابعة للقوى الوطنية والإسلامية بيانا أشادت فيه بالعملية بحق اللصوص الذين «يكملون دور الاحتلال في محاصرة شعبنا وتجويع أطفاله ونسائه وشيوخه». وحذر البيان التجار من «الكسب غير المشروع على حساب المواطن النازح والفقير».

وكانت وزارة الداخلية قالت في إعلانها عن العملية إنها حظيت بـ«مباركة وطنية واسعة»، وإن الأجهزة الأمنية قد أطلعت الفصائل على مخطط العملية. كما أشارت في بيانها إلى أن الحملة الجارية «لا تستهدف عشائر بعينها وإنما تهدف للقضاء على ظاهرة سرقة الشاحنات»، وأن انجرار بعض أفراد العشائر الفلسطينية شرق رفح لهذه العصابات لا يسيء لتاريخ عائلاتها.

سقوط نظام الاسد

مرحلة جديدة ضبابية وسط معادلات نفوذ اقليمية ودولية معقدة

سقط نظام الرئيس السورى بشار الأسد، في 8 ديسمبر 2024، بعد 13 عاماً من الصراع مع قوى المعارضة السورية، وبعد 24 عاماً من احتكار الأسد الابن للسلطة.

ومنذ بدء هيئة تحرير الشام وفصائل المعارضة السورية المتحالفة معها مسار الخروج من إدلب نحو حلب في 27 نوفمبر 2024. بدا أن تغيرات فعلية قد تشهدها معادلة التوازن العسكرية على الأرض وبين الأطراف المتصارعة، وبدا أيضاً أن هذا السقوط السريع لقوات نظام الأسد يعكس في المقابل تخطيطاً عسكرياً تم إعداده بدقة عالية من قبل المعارضة المسلحة على مدى عام مضى، كان هدفه الأول هو إحداث تغيير فعلي على الأرض في خريطة النفوذ بينها وبين قوات النظام خارج منطقة تمركز المعارضة في إدلب؛ وتحديداً في حلب وحماة، ثم جاء الانسحاب المتخاذل والسريع من قبل قوات النظام أمام تقدم المعارضة في محاور استراتيجية داخل محافظة حمص الاستراتيجية ليفتح الباب أمامها لتحقق هدفها الرئيسي في إسقاط حكم بشار الأسد فعلياً.

توازى ذلك مع "تخلٍ" واضح، وربما متعمد، من قبل داعمي وحلفاء نظام الأسد من القوى الدولية والإقليمية لاسيما روسيا وإيران، عن حليفهما السورى في ضوء حسابات المصالح "الجديدة / القديمة" التى تفرضها تداعيات عملية طوفان الأقصى والحرب الإسرائيلية على قطاع غزة منذ أكتوبر 2023. وبدا أيضاً أن الجار التركي لم يعد يحتمل مماطلات بشار الأسد تجاه مطلب التطبيع، وهو المطلب الذي كان مخططاً له حل إشكاليات "مزدوجة" لدى الطرفين التركي والسوري تمكنهما من إجراء مقايضات سياسية على الأرض وتجاه ملفات سياسية مهمة. لكن مع إصرار الأسد على رفض خيار التطبيع، بدا أن صيغة استانا – التى باتت منتهية فعلياً- أصبحت عاجزة عن إقناع النظام بضرورة دراسة المستجدات على الأرض والتحولات النوعية التي تشهدها منطقة المشرق العربى وتأثيراتها على الحالة السورية، والتي تستدعي تفعيل مسار سياسي جديد يفضي إلى "عملية سياسية" تضع إطاراً محدداً لمفاوضات جادة بينه وبين المعارضة في ضوء حسابات المصالح الجديدة / القديمة التى فرضتها تداعيات عملية طوفان الأقصى والحرب الإسرائيلية على قطاع غزة بداية من 7 أكتوبر 2023.

ملامح مرحلة جديدة تتشكل

أخطأ نظام بشار الأسد في التقدير الاستراتيجي لموقف قواته على الأرض – اعتماداً على دعم الحلفاء- في مواجهة زحف قوات المعارضة السورية من إدلب نحو حلب وحماة وحمص وصولاً إلى دمشق، وزحف مقابل لقوى أخرى متجهة من محافظات الجنوب السويداء ودرعا والقنيطرة تجاه العاصمة لتعلن سقوطها وإنهاء مرحلة حكم بشار الأسد في سوريا. فحالة "غرور القوة" التي كان عليها الأسد حالت بينه وبين إجرائه "دراسة جيدة" لوضع الحلفاء الداعمين له؛ ومنعته كذلك من فهم طبيعة التغيرات والضغوط التي يتعرضون لها؛ فحلفاؤه إما دول مشغلة بإعادة ترتيب مصالحها مع نتائج التطورات الدولية والإقليمية كروسيا وإيران، وإما مليشيات متأثرة عسكرياً بتداعيات ما شهدته جبهة الجنوب اللبناني من حرب صعبة مع إسرائيل.

في المقابل، يظهر زعيم هيئة تحرير الشام أبو محمد الجولاني (أحمد الشرع)، ليعلن في أول بيان له إلى الشعب السوري على شاشة التلفزيون الرسمي أن "الشعب السوري أسقط النظام"، ويبرز ما يمكن تسميته بملامح مرحلة جديدة تبدأ في التشكل داخل سوريا؛ حيث أعلن أن قوى المعارضة بصدد حماية "مؤسسات الدولة"، وأن الاقتراب منها محظور. وهنا تحديداً يخاطب الجولاني القوى الإقليمية والدولية المترقبة لنتائج سقوط الأسد وتداعياته المحتملة بلغة تبدو "هادئة" تحمل تطمينات بأن المشهد السوري "قد" لا يبدو كالمشهد العراقي عام 2014، لأن هيئة تحرير الشام بصدد "حماية مؤسسات الدولة من الانهيار" على عكس الحالة في العراق حينها في إشارة إلى أن الهيئة- المصنفة كتنظيم إرهابي لدى بعض الدول- ليست "داعش". كما أشار إلى أن تلك المؤسسات ستظل تحت إشراف رئيس الوزراء السابق محمد غازى الجلالي إلى حين تسليمها رسمياً.

في الوقت الذي أعلن فيه الجلالي أنه لم يغادر دمشق ومستمر في مسؤولياته وعلى استعداد للتعاون مع أي قيادة يختارها الشعب، وهو ما فسرته بعض المصادر بحدوث نوع من الاتصالات بين الجولاني نفسه وبين الجلالي دارت في هذا الشأن، بما يشي بطبيعة غير تصادمية حتى اللحظة تبديه الهيئة مع تطورات الموقف الداخلي. يضاف إلى ذلك نجاح المعارضة حتى اللحظة في تجنيب المدن السورية التي دخلتها خوض معارك مع ما تبقى من قوات النظام حرصاً على المدنيين فيها، لكن الحقيقة أن الانسحاب الذي تم من قبل القوات السورية عكس اقتناعا بأن الأمر انتهى، لاسيما بعد أن أبلغت قيادة الجيش السوري الضباط بسقوط النظام، ودخول الفصائل المسلحة العاصمة دمشق، وإعلان السيطرة عليها رسمياً، وأن الرئيس بشار الأسد غادر البلاد على متن طائرة إلى وجهة غير معلومة. وبحسب تقارير، فإن بشار الأسد كان يخطط للتوجه إلى المنطقة الساحلية السورية – معقل الطائفة العلوية التي ينتمي إليها – لكن الطائرة بعد ذلك غيرت مسارها فجأة وحلقت في الاتجاه المعاكس لبضع دقائق قبل أن تختفي عن الخريطة.

الموقف الدولي والإقليمي

من الصعب في المراحل المبكرة من سيطرة قوى المعارضة السورية على دمشق وإسقاط نظام بشار الأسد تقييم المواقف الدولية والإقليمية من الحدث؛ لأن بلورة مواقف واضحة يتوقف على مآلات ونمط التفاعل الذي ستبديه تلك القوى بعد النقلة النوعية التي صنعتها. كما أن تلك المواقف تقف عند عتبة من الصعب التغاضي عنها، وهي أن الهيئة ورئيسها مصنفان على قوائم الإرهاب الدولية، وهو أمر إما يضع قيوداً في التعامل الدولي والإقليمي مع الجولاني، وإما تحاول القوى الدولية والإقليمية المعنية بالملف السوري إعادة توظيف دوره لخدمة مصالحها في سوريا بالدرجة الأولى مستغلة محاولاته (أي الجولاني) الترويج لنفسه سياسياً كبديل "سوري وطني" محتمل لنظام الأسد، وهو تصور يحيط به غموض كبير حتى اللحظة ويقع ضمن سلسلة كبيرة من الاحتمالات.

في هذا الإطار، تفاعلت الأمم المتحدة عبر المبعوث الأممي جير بيدرسون مع التطورات الخاصة بسقوط دمشق معلناً سعيه إلى إجراء محادثات عاجلة في جنيف لضمان "انتقال سياسي منظم" في سوريا خلال المرحلة المقبلة، ووفقاً للمرجعية الأممية الخاصة بالقرار 2254 لعام 2015، والتي تقضي بإنشاء هيئة حكم انتقالية، وصياغة دستور جديد، وصولاً إلى مرحلة إجراء انتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة.

أما الولايات المتحدة، فقد أعلنت أن أولويات واشنطن في هذه المرحلة التي شهدت سقوط نظام بشار الأسد هي "ضمان أن لا يشجع الوضع الحالي عودة ظهور تنظيم الدولة داعش أو يؤدى إلى "كارثة إنسانية". ولا تتضح هنا بالطبع الصورة الكاملة التي سيكون عليها الموقف الأمريكي خلال المرحلة المقبلة، إلا مع تولي الرئيس المنتخب دونالد ترامب السلطة في 20 جانفي 2025.

وبالنسبة لروسيا وإيران، وبدون الدخول في تفاصيل تحول موقفيهما من معادلة دعم النظام السورى والتحول الدراماتيكي عن إسناده خلال الـ 12 يوماً الماضية، فيمكن القول إن كلاهما أيقنا خلال اليومين الماضيين بأن حليفهما السوري سيكون بعيداً عن معادلات تفاعلهما مع الأزمة السورية خلال المرحلة المقبلة، وهذا يعني أنهما ستكونان بصدد إعادة دراسة للتطورات الأخيرة - كل منهما على حدة - بهدف تحديد المواقف تجاه مدى جدوى استمرار التنسيق بينهما داخل الساحة السورية سياسياً وعسكرياً من ناحية، أو العمل بصورة منفردة وفقاً للتطورات على الأرض خلال المرحلة المقبلة من ناحية ثانية.

أما بالنسبة لتركيا، فقد اختلفت الرؤى السياسية في تفسير موقفها من الهجوم الواسع الذي شنته هيئة تحرير الشام ضد قوات النظام السوري في حلب يوم 27 نوفمبر 2024، فبعض هذه الرؤى يرى دوراً خفياً لها في تحريك الأحداث، لكنه لا يرتقي إلى درجة المسؤولية الكاملة عنه، والبعض الآخر يرى دوراً واضحاً لها في "تشجيع" هيئة تحرير الشام على مد نفوذها العسكري خارج إدلب ونحو حلب وحماة وحمص، من منطلق أن ذلك يصب في مصلحة تركيا مباشرة؛ لأنها ستتمكن من توظيف الحدث بممارسة ضغط مزدوج على النظام السوري عقاباً على مراوغته ورفضه تطبيع العلاقات معها من ناحية، وعلى قوات سوريا الديمقراطية "قسد" من ناحية ثانية. لكن أهداف تركيا لم تقف عند هذا الحد لأن التقدم السريع الذي أحدثته قوى المعارضة السورية على الأرض كان ناجزاً وعميقاً، وهو ما انعكس في تصريحات الرئيس رجب طيب أردوغان حينما قال: "إن ثمة مرحلة جديدة تتعلق بالصراع السورى تتم إدارتها بهدوء". التصريح الأخير تحديداً كشف عن "أمنيات" أردوغان بأن لا تتوقف المعارضة المسلحة عند حد تغيير نقاط التماس بينها وبين النظام السوري على الأرض، بل أن تستطيع مواصلة مسارها لإسقاط دمشق وهو ما تم فعلياً. وهذا يؤشر إلى أن تركيا ستعمل على فرض معادلات جديدة على الأرض، بهدف الاحتفاظ بنفوذها العسكري في شمال سوريا بصورة تضمن لها مكاسب استراتيجية طويلة الأمد، وبمقتضى هذا التغير ستبقى "لاعباً إقليمياً" يصعب تجاهله في أي ترتيبات سياسية مقبلة في سوريا.

وبالنسبة لموقف إسرائيل، التي كانت ترصد حرص نظام بشار الأسد على تبني سياسة النأي بالنفس عبر رفض الانخراط في جبهة "محور المقاومة الإقليمي" برعاية إيران إسناداً للمقاومة الفلسطينية في حربها ضد إسرائيل منذ 7 أكتوبر 2023، فتبدو في حالة من التوجس المشوب بحذر كبير تحوطاً لما ستسفر عنه التطورات على الأرض. و تفسر جريدة "جيروزاليم بوست" الإسرائيلية رؤية تل أبيب تجاه الأحداث بقولها إن إضعاف النظام السوري يصب في مصلحة إسرائيل، لكنها في الوقت نفسه تفضل أن يظل "نظام الأسد ضعيفاً، لكن دون الإطاحة به"، طارحة السؤال الأصعب وهو من تفضل إسرائيل أن تراه على الحدود السورية في الجولان المحتل: هل هى المليشيات الإيرانية التي نجحت روسيا في مرحلة ما من عمر الأزمة السورية في "ضبط" تفاعلاتها تجاه إسرائيل في الجنوب السوري بإبعادها عن منطقة الحدود واستبدالها بقوات شرطة عسكرية روسية، أم المتطرفون السنة - وفقاً لتعبير الصحيفة - في إشارة إلى قوى المعارضة السورية المسلحة المدعومين من تركيا؟.

وسط كل هذه التطورات، لا يزال التعاطي العربي مع التطورات على الأرض السورية بطيئاً أو حتى غائباً عن الحضور، لكن التطورات الأخيرة التي طرأت على الساحة السورية ربما توفر مجالاً لصياغة دور عربي جديد يمكن أن يساهم في تجنيب سوريا عواقب أي فوضى محتملة.

مما سبق، يمكن القول إن تغيراً جديداً على خرائط النفوذ في سوريا قد بدأ، وأن سياقه الإقليمي الراهن يختلف تماماً عما كان عليه الوضع خلال الفترة (مارس -2011 أكتوبر 2023)، وأن سقوط النظام السوري بعد 13 عاماً من الصراع المسلح مع المعارضة يسقط مسارات "صيغة استانا" الروسية-الإيرانية-التركية، وربما يعيد النظر إلى أهمية إحياء مسارات جنيف التي تعتمد تنفيذ القرار 2254 أساساً لها. لكن يظل كل هذا الطرح رهناً بمآلات التطورات الراهنة على الأرض وبقدرة القوى التي أسقطت النظام على إدارة التفاعلات مع الأطراف الإقليمية والدولية المعنية بالملف السورى، أو التحرك ضدها.

سوريا بعد الأسد:

انهيار الدولة أم بداية جديدة؟

مع سقوط نظام بشار الأسد، الذي حكم سوريا لعقود عبر إرث عائلي امتد من والده حافظ الأسد، تدخل البلاد والمنطقة مرحلة غير مسبوقة من التغيرات السياسية والجيوسياسية. وبينما تسيطر فصائل مسلحة، بعضها ذو أيديولوجيات متطرفة، على المشهد السوري، وتتحرك إسرائيل على الحدود، تبدو التحديات والمخاطر متعددة، ليس فقط على سوريا بل على جيرانها والمنطقة ككل.

رحيل بشار الأسد ترك سوريا في حالة من الفراغ السياسي، حيث تعاني مؤسسات الدولة من تآكل كبير بفعل الحرب المستمرة منذ أكثر من عقد. سيطرة المعارضة المسلحة على دمشق تعكس تفوقًا ميدانيًا، لكنها تفتح الباب أمام عدة تحديات: غياب مركزية الحكم: بروز فصائل مسلحة مختلفة التوجهات، بعضها منبثق عن تنظيم القاعدة مثل "هيئة تحرير الشام"، قد يؤدي إلى صراعات داخلية حول السيطرة والنفوذ. مخاوف من الفوضى: انهيار النظام المركزي يثير القلق من أن تتحول سوريا إلى دولة فاشلة تعج بالصراعات، مما يجعلها عرضة للانقسام على أسس طائفية أو عرقية. التدخلات الإقليمية والدولية: ساحة جديدة للصراعات إسرائيل تحركات الجيش الإسرائيلي باتجاه المنطقة العازلة في الجولان السوري المحتل تمثل مؤشرًا على استعدادها للتعامل مع الفراغ الأمني في سوريا. إسرائيل قد تسعى لتعزيز سيطرتها في الجولان واحتواء أي تهديدات قادمة من الجماعات المسلحة، خاصة تلك المدعومة من إيران. إيران وتركيا إيران: تعتبر سوريا حليفًا استراتيجيًا، ومن غير المرجح أن تتخلى عن نفوذها بسهولة. قد تتدخل لدعم المليشيات الموالية لها أو حتى لتأمين مصالحها عبر مواجهة الفصائل المعارضة. تركيا: تطمح تركيا لضمان مصالحها الأمنية في الشمال السوري ومنع قيام كيان كردي مستقل. سقوط الأسد يضعها أمام تحدٍ جديد، حيث قد تتحرك لتوسيع عملياتها في سوريا أو دعم فصائل حليفة. خطر التحول إلى حرب إقليمية وجود قوى إقليمية متنافسة على مناطق الجولان ومحيطها. تقسيم سوريا سيمثل ضربة لوحدة أراضيها ويحولها إلى بؤرة للصراعات طويلة الأمد. الأردن والخشية من التداعيات يتخوف الأردن من انعكاسات الصراع السوري على أمنه الداخلي، خاصة مع احتمال تمدد الفوضى عبر الحدود. السيناريوهات المحتملة تشمل: تسلل الجماعات المتطرفة إلى الداخل الأردني. تدفق موجة جديدة من اللاجئين، مما يزيد الضغط على الاقتصاد والبنية التحتية. أكد الأردن مرارًا رفضه تقسيم سوريا، داعيًا إلى وحدة أراضيها واستقرارها. ومع ذلك، تبدو الخيارات محدودة أمام عمان، إذ تجد نفسها مضطرة للتعامل مع تداعيات انهيار النظام السوري. المشهد الإنساني: تكلفة باهظة للشعب السوري سوريا تواجه كارثة إنسانية مع احتمالية استمرار الحرب والصراع على النفوذ. موجات لجوء جديدة: فرار مئات الآلاف من المدنيين بحثًا عن الأمان، مما يزيد العبء على الدول المجاورة، خاصة الأردن ولبنان. كارثة إنسانية: نقص الغذاء والماء والرعاية الصحية في المناطق المتضررة. جيل ضائع: ملايين الأطفال السوريين يواجهون مصيرًا مجهولًا بسبب انعدام التعليم والاستقرار. فرصة الاستقرار أم استمرارية الفوضى؟ سقوط نظام الأسد يُعتبر نقطة تحول في تاريخ سوريا، لكنه يفتح الباب أمام تحديات هائلة. سوريا اليوم ليست فقط أمام خطر التقسيم والصراع الداخلي، بل أيضًا أمام تهديدات التدخل الإقليمي والدولي التي قد تحولها إلى ساحة لحروب الوكالة. الفرصة الوحيدة للسلام تتطلب توافقًا دوليًا وإقليميًا على خارطة طريق سياسية تضمن وحدة سوريا واستقرارها، لكن الواقع الحالي يشير إلى أن الطريق إلى ذلك سيكون طويلًا ومليئًا بالعقبات.

كثر اللاعبون واختلطت الاوراق وتقاطعت المصالح

كيف سقط نظام الأسد في 10 أيام بعد صموده 13 عامًا؟

إن التقدم المفاجئ الذي أحرزته المعارضة السورية المسلحة في غضون 10 أيام هو النتيجة غير المقصودة لصراعين آخرين، أحدهما قريب والآخر بعيد. وهو ما يترك العديد من حلفاء الولايات المتحدة الرئيسيين مع قوة جديدة وغير معروفة إلى حد كبير يقودها المتشددون، الذين أطلقوا هجومهم ضد النظام في 27 نوفمبر الماضي.

لقد شهدت سوريا الكثير من الأحداث العاصفة على مدى السنوات الماضية. فمنذ غزو العراق، سعت الولايات المتحدة إلى إيجاد سياسة خاصة بسوريا قادرة على تلبية الاحتياجات المختلفة إلى حد كبير لحلفائها إسرائيل والأردن وتركيا، وشركائها أحيانًا العراق ولبنان.

كانت سوريا دائما بمثابة منطقة محورية في الشرق الوسط: فهي تربط نفط العراق بالبحر الأبيض المتوسط، والشيعة في العراق وإيران بلبنان، والجزء الجنوبي من حلف شمال الأطلسي في تركيا بصحاري الأردن. وقد وضعها جورج دبليو بوش في محور الشر؛ ولم يكن باراك أوباما راغبًا في المساس بها كثيرًا خشية أن يؤدي ذلك إلى مزيد من التفكك؛ أما دونالد ترامب فقد قصفها مرة واحدة، وبسرعة كبيرة. كانت سوريا في قبضة دكتاتورية وحشية مروعة لعقود من الزمن. حماة وحمص ودمشق كلها عادت إلى عناوين الأخبار بين عشية وضحاها بسبب سيطرة فصائل المعارضة عليها والسقوط السريع لنظام بشار الأسد، ولكنها كانت موطنًا أيضًا لأفظع أجزاء من تاريخ سوريا. على التوالي، مذبحة عام 1982 التي راح ضحيتها 20 ألف شخص في حماة، أو حصار حمص ثم تجويعها عام 2012، أو استخدام غاز السارين في الغوطة بالقرب من دمشق ضد الأطفال في الأقبية عام 2013. ثم كان هناك تنظيم "داعش" من عام 2014 إلى عام 2017.

بدا الأمر وكأنه لم يعد هناك ما يمكن أن تتعرض له سوريا أكثر من ذلك تحت سلطة نظام دكتاتوري، إلى أن جلبت لها الأيام العشرة الماضية التحرير، حتى الآن بتكلفة غير معروفة، مع تحذيرات واسعة النطاق.

الواقع أن المصير المتغير بسرعة لنظام بشار الأسد لم يُصنع في سوريا حقًا، بل في جنوب بيروت ودونيتسك. وفي غياب دعم القوات الجوية الروسية وحزب الله، سقط الأسد أخيرًا عندما دفعته المعارضة.

المواجهات بين إسرائيل وحزب الله على مدار أكثر من عام والتي تصاعدت إلى حرب مشتعلة على مدار شهرين لم تكن تهتم كثيرًا بمصير الأسد على الأرجح. ولكن ربما كانت هي من حددته. وعلى نحو مماثل، ربما لم يأخذ الغزو الروسي لأوكرانيا، قبل 34 شهرًا، في الحسبان عدد الطائرات أو القوات القليلة التي قد تتركها روسيا لدعم حلفائها في الشرق الأوسط. ولكن حرب الاستنزاف جعلت روسيا "غير قادرة" على مساعدة الأسد، حتى أن الرئيس المنتخب دونالد ترامب أشار إلى ذلك، السبت الماضي. والواقع أن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف بدا ضعيفًا، حين قال: "ما هي التوقعات؟ لا أستطيع التخمين. نحن لسنا في مجال التخمين". وهذه ليست كلمات حليف ثابت وقادر، بل هي كلمات قوة ترى أوراقها تتساقط.

أما إيران فقد أصبحت عاجزة تماما خلال الأشهر الستة الماضية، حيث تطورت مواجهتها مع إسرائيل، والتي عادة ما تكون في الخفاء أو يمكن إنكارها، إلى هجمات صاروخية بعيدة المدى عالية المخاطر. كما أصيب ذراعها الرئيسي، حزب الله، بالشلل بسبب هجوم على التسلسل الهرمي لقادته، وأسابيع من الضربات الجوية الشرسة على عناصره. ولم تفعل تعهدات طهران بالدعم الكثير ولكنها أسفرت عن بيان مشترك مع سوريا والعراق حول "الحاجة إلى عمل جماعي لمواجهة" المتمردين.

يبدو أن الشرق الأوسط يتغير الآن بعد الأفكار التي كانت تعتبر من المسلمات مثل القوة الإيرانية الشاملة، والصلابة الروسية كحليف وهي نظريات تنهار مع مواجهتها لحقائق الجديدة. فقد ساد الأسد وسط دولة غارقة في الدماء، ليس من خلال المكر أو الشجاعة، بل لأن إيران قتلت من أجله، وموسكو قصفت من أجله. وبعد أن أصبح هذان الحليفان منهكين إلى حد كبير في أماكن أخرى، اختفى الدعم الذي أبقى الأسد وأقليته العلوية الحاكمة على رأس السلطة.

عندما تبدو القوى الإقليمية الراسخة عاجزة فجأة عن التصرف، فغالبًا ما تكون هناك لحظة محفوفة بالمخاطر. ولكن هذه اللحظة هي التي استغلتها تركيا، العضو في حلف شمال الأطلسي والتي تعاملت مع أكبر قدر من التداعيات الناجمة عن الاضطرابات في سوريا.

لقد اضطرت أنقرة إلى ممارسة لعبة طويلة الأمد بشأن سوريا، واستقبلت أكثر من 3 ملايين لاجئ منذ عام 2012. وكان عليها أن ترى المسلحين الأكراد في قوات سوريا الديمقراطية التي دربتها الولايات المتحدة وجهزتها وساعدتها في محاربة "داعش" يطورون معقلًا على طول حدودها. ومن منظور أنقرة، لم تختف مشكلة سوريا أبدًا على الرغم من تلاشي الاهتمام بها؛ وسوف تحتاج ذات يوم إلى تغيير الفوضى الدائمة لصالحها.

إن الهجوم الشامل الذي شنته "هيئة تحرير الشام" بزخمها ومعداتها واستراتيجيتها الشاملة، وبتعهداتها للجماعات العرقية المختلفة والمذعورة في سوريا عن أن مجتمعها الجديد سوف ينظر إليهم جميعا بلا تفرقة يكشف عن يد متطورة وراء ذلك الهجوم.

الرئيس التركي رجب طيب أردوغان صرح الجمعة الماضية بأنه حاول التفاوض على مستقبل سوريا مع الأسد، وفشل، وتمنى نجاح هجوم فصائل المعارضة المسلحة، حتى العاصمة السورية دمشق. لم تكن هذه رسالة خفية. لكنها لا تحتاج إلى أن تكون كذلك في وقت التغيير المزلزل الذي ربما انتظره أردوغان طويلًا. ولكن من غير الواضح على وجه التحديد من الذي مكنته تركيا من ذلك؟ باختصار، بدأت المستويات العليا من "هيئة تحرير الشام" في تنظيم القاعدة، ووجدت أن تنظيم "داعش" متطرف للغاية، وهي تحاول الآن الإيحاء بأنها نضجت. ومن أيرلندا إلى أفغانستان، فإن تاريخ هذا النوع من التطور فوضوي. فليس من السهل دائما بالنسبة للمتطرفين أن يعيدوا تشكيل أنفسهم، ولكن من الممكن أيضا في بعض الأحيان أن يتغيروا بالقدر الكافي. وعلى نحو منفصل، في حين أن تركيا ربما أشعلت شرارة هجمات "هيئة تحرير الشام"، فإن سرعة انهيار الأسد ربما لم تكن متوقعة.

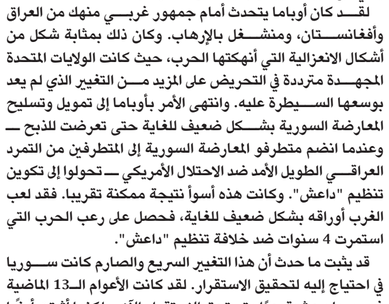

لقد ترك التأثير غير المعروف للتغيير السريع الهائل سوريا غارقة في سياسات غير مدروسة، وتقاعس الولايات المتحدة من قبل كان له دوره. في عام 2013، قال الرئيس الأمريكي آنذاك باراك أوباما إنه سيد عسكريا إذا استخدم الأسد الأسلحة الكيميائية، لكنه لم يفرض هذا "الخط الأحمر" عندما نشر الأسد غاز السارين في الغوطة في عام 2013. وبرر وقتها مسؤولوه جزئيا تراجعه بالقول إن المزيد من الضرر لنظام الأسد الضعيف بالفعل قد يسمح للمتمردين الجهاديين بشكل متزايد بالتقدم بسرعة كبيرة، وقد يسيطرون على دمشق في غضون أشهر. من الممكن أنهم كانوا على حق في ذلك الوقت؛ ولكن من المرجح أن فشل أوباما في التصرف شجع روسيا وإيران لسنوات.

لا نعرف الكثير عما يحدث الآن في سوريا أو ما يعنيه ذلك. قد تثبت "هيئة تحرير الشام" أنها حاكم أفضل للخليط العرقي السوري مقارنة بالأسد، وهو ما لن يكون صعبًا. قد يختفي الأسد في المنفى في صف من المنازل الريفية الفخمة في موسكو، مع انهيار استبداده. قد تلعق روسيا جراحها الجيوسياسية وتركز على النزيف الكارثي المتمثل في غزوها لأوكرانيا. قد تتوقف إيران للتفكير، وتستعد بدلًا من ذلك لتسونامي العدوان المحتمل الذي قد يأتي مع البيت الأبيض بقيادة دونالد ترامب.

لقد كان أوباما يتحدث أمام جمهور غربي منهك من العراق وأفغانستان، ومنشغل بالإرهاب. وكان ذلك بمثابة شكل من أشكال الانعزالية التي أنهكتها الحرب، حيث كانت الولايات المتحدة المجهدة مترددة في التحريض على المزيد من التغيير الذي لم يعد بوسعها السيطرة عليه. وانتهى الأمر بأوباما إلى تمويل وتسليح المعارضة السورية بشكل ضعيف للغاية حتى تعرضت للذبح — وعندما انضم متطرفو المعارضة السورية إلى المتطرفين من التمرد العراقي الطويل الأمد ضد الاحتلال الأمريكي — تحولوا إلى تكوين تنظيم "داعش". وكانت هذه أسوأ نتيجة ممكنة تقريبا. فقد لعب الغرب أوراقه بشكل ضعيف للغاية، فحصل على رعب الحرب التي استمرت 4 سنوات ضد خلافة تنظيم "داعش".

قد يثبت ما حدث أن هذا التغير السريع والصارم كانت سوريا في احتياج إليه لتحقيق الاستقرار. لقد كانت الأعوام الـ13 الماضية في سوريا وحشية جدًا وتستحق الاستقرار الآن. ولكنها أثبتت أيضًا مدى صعوبة تحقيق السلام، ومدى عمق المعاناة التي قد تخلفها.

النادي الرياضي القربي

الصدارة رغم التحديات المالية و الزواوي يكشف مستقبل الجوهرة محمد الصادق محمود

محمد الدريدي

يعيش النادي الرياضي القربي واحدا من أروع مواسمه في الرابطة المحترفة الثانية هذا الموسم تحت قيادة المدرب رياض عبيد. الفريق يحتل المرتبة الأولى مما يعكس قوة وتماسك الفريق والتزامه بتحقيق النجاح. إلى جانب ذلك، يضم الفريق موهبة شابة واعدة، هو لاعب المنتخب الوطني التونسي لأقل من 20 سنة، محمد الصادق محمود، الذي يعتبر جوهرة تلمع في سماء الكرة التونسية.

و على الرغم من النجاح الكبير الذي يحققه الفريق هذا الموسم، فإنه يواجه تحديات مالية كبيرة. تلك التحديات لم تمنع النادي من مواصلة مسيرته المتميزة، بل زادت من إصرار اللاعبين والإدارة على تحقيق أهدافهم. في هذا الحوار الخاص بجريدة "24/24" مع المسؤل عن فريق أكابر النادي الرياضي القربي محمد الزواوي نتناول مستقبل اللاعب محمد الصادق محمود وأهمية مساهمته في الفريق في ظل العروض التي تلقاها مؤخرًا، بالإضافة إلى مستقبل الإطار الفني بعد الانتقادات التي تواجههم.

- عروض عديدة للاعب النادي القربي، كيف ستتعاملون مع هذه العروض؟

في البداية لا يخفاكم الأزمة المالية لفريق النادي القربي. وصلت عروض للاعب الذي يشارك الآن مع منتخب أقل من 20 سنة والهيئة تترصد العرض الذي يتماشى مع إمكانيات اللاعب. نحن نبحث عن العرض الذي سيساهم في تحسين وضعية الفريق المالية وفي نفس الوقت يضمن مستقبلًا مشرقًا للاعب. هذا التوازن هو ما نحرص على تحقيقه في مفاوضاتنا. بخصوص العروض، لا نتخذ قرارات مستعجلة. نحن ندرس كل عرض بشكل دقيق لنفهم كيف يمكنه أن يخدم مصلحة النادي وأيضاً كيف سيوفر للاعب بيئة مناسبة للتطور والنمو. اللاعبون الشباب بحاجة إلى الاهتمام ليس فقط مادياً، بل أيضاً رياضياً ونفسياً.

- من أين كانت العروض؟

هنالك عروض من داخل تونس وخارجها. في تونس، هنالك عرض رسمي من النادي الصفاقسي، لكنه لا يتماشى مع تطلعات الفريق. ومن الخارج، تلقينا عروضًا من الدرجة الثانية الفرنسية وأيضًا من فريق عربي. نحن نقوم بدراسة جميع العروض بعناية شديدة لنختار الأفضل للنادي وللاعب. نحن ندرس العروض ليس فقط من حيث القيمة المالية ولكن أيضًا من حيث الفرص التي ستمنح اللاعب للارتقاء بمستواه وتطوره الاحترافي. العروض الخارجية غالباً ما تكون مغرية، ولكن يجب أن نتأكد أنها تلبي جميع المعايير التي نراها ضرورية لنمو وتطور اللاعب. من خلال هذه العملية، نحن نطمح إلى توفير أفضل الفرص لموهبة مثل محمد الصادق محمود ليزدهر على المستويين المحلي والدولي.

- المبلغ الذي يطلبه النادي القربي لبيع هذه الجوهرة؟

الحقيقة نحن نريد مبلغ محترم ولن نتفانى في بيع اللاعب خاصة مع الأزمة المالية الكبيرة التي يعيشها الفريق. هدفنا هو الحصول على مبلغ يساعد في حل بعض مشاكل الفريق المالية وفي نفس الوقت يكون عادلاً للاعب وموهبته. نطمح أن تكون الصفقة مرضية لجميع الأطراف وتحقق الفائدة المرجوة للفريق وللاعب على حد سواء. بالإضافة إلى ذلك، نحن نبحث عن العروض التي تتضمن شروطاً تحافظ على حقوق النادي وتضمن حصولنا على نسب من انتقالات مستقبلية، مما يتيح لنا الاستفادة من أي تقدم في مسيرة اللاعب. هذه الاستراتيجية تسمح لنا ببناء مستقبل مستدام للفريق وتوفير الدعم اللازم للاعبين الآخرين الذين ينتظرون فرصة لعرض مواهبهم.

- ما هي التدابير التي ستتخذها هيئة النادي الرياضي القربي لحماية اللاعب؟

نعم، لا يخفاك تدخل بعض وكلاء اللاعبين. أريد طمأنتهم بأن محمد الصادق محمود يربطه عقد حتى 2027 مع النادي القربي وبالتالي لا مجال للدخول في أي مفاوضات إلا بعد المرور بالنادي الرياضي القربي. نحن حريصون جدًا على حماية اللاعب وضمان عدم تأثره بأية ضغوط خارجية. عقده الحالي يعطينا الثقة في مستقبل تعاوننا مع اللاعب وضمان استمراريته في الفريق حتى نحقق أقصى استفادة من موهبته. بالإضافة إلى ذلك، نحن نقدم الدعم النفسي والإرشادي للاعبين الشباب لمساعدتهم في التعامل مع الشهرة والضغوط المحيطة بهم، ليتمكنوا من التركيز على تطوير مهاراتهم وموهبتهم. هذا النوع من الدعم ضروري لضمان استقرار اللاعبين الشباب وتركهم يركزون على تحسين أدائهم الرياضي دون تشتيت انتباههم بالمشاكل الخارجية.

- هل فعلاً هيئة النادي الإفريقي على الخط؟

بعد مباراتنا مع النادي الإفريقي كان هناك بعض الحديث عن اللاعب ومهارته العالية، لكن إلى حد هذه اللحظة لا وجود لشيء رسمي. نعتقد أن مهارات محمد الصادق محمود جعلت الكثير من الأندية مهتمة، ولكننا ننتظر العروض الرسمية التي تناسب الفريق واللاعب. نحن ندرك قيمة اللاعب ونسعى دائمًا لحماية مصالحه ومصالح الفريق. النادي الإفريقي فريق كبير ومحترم، وإذا كانت لديهم رغبة حقيقية في ضم اللاعب، فنحن مستعدون للاستماع ومناقشة أي عروض قد تكون مفيدة للجميع. نحن دائمًا منفتحون على التفاوض مع الأندية التي تقدر مواهب لاعبينا وترغب في توفير بيئة مناسبة لنموهم.

- الفريق الآن متصدر البطولة، لكن اللاعبين والأطر الفنية بدون أجور، كيف ستتعاملون مع ذلك؟

لعله محمد الصادق محمود هو حل من الحلول لحلحلة الأزمة المالية. وما نعد به اللاعبين والأطر الفنية أنه قريبًا إن شاء الله سوف نسدد أجور الجميع. نحن نعمل جاهدين على توفير الموارد المالية اللازمة لتسيير شؤون الفريق وضمان استمرارية النجاحات. تضحيات اللاعبين والأطر الفنية خلال هذه الفترة الصعبة تستحق منا كل التقدير والدعم. نحن نبحث أيضًا عن رعاة جدد واستثمارات لدعم النادي ماليًا. نعمل على تطوير استراتيجيات تسويقية جديدة وزيادة الإيرادات من خلال تذاكر المباريات والمناسبات الخاصة. إن التزام اللاعبين والجهاز الفني في ظل هذه الظروف الصعبة يُظهر مدى تفانيهم وحبهم للنادي، ونحن نسعى دائمًا للبحث عن الحلول التي تمكننا من الوفاء بوعودنا تجاههم.

- مستقبل الإطار الفني للفريق بعد الانتقادات في قربة رغم النتائج الإيجابية؟

نعم، أنت في سؤالك ذكرت أن النتائج إيجابية وبالتالي لا نية لنا بالتخلي عن المدرب رياض عبيد ابن النادي. أكيد المشوار مازال متواصل ولدينا أهداف سنحققها معاً هذا الموسم. نحن نؤمن بقدرات المدرب رياض عبيد وثقتنا فيه كبيرة لتحقيق المزيد من النجاحات للنادي القربي. الانتقادات جزء طبيعي من العمل في الرياضة، ونحن نرحب بها كفرصة للتحسين والتطور. المهم هو أن نبقى متحدين ونعمل معاً لتحقيق أهدافنا المشتركة. نحن على ثقة بأن المدرب رياض عبيد يمتلك الخبرة والقدرة على قيادة الفريق لتحقيق المزيد من النجاحات والتغلب على التحديات المستقبلية.

- كلمة الختام

شكراً "24/24" و ندعو من خلالكم جماهير قربة بالالتفاف حول الفريق ودعمه ماديًا ومعنويًا. ندعوها للحضور المكثف في المباريات لدعم خزينة النادي والمشاركة في حملة الدعم. بإذن الله، قربة ناسيونال العام المقبل. دعم الجماهير لنا هو أساس نجاحنا ونأمل أن نكون عند حسن ظنهم دائمًا. نحن نقدر كل جهد يبذلونه لدعم الفريق، سواء بحضور المباريات أو بالمساهمات المادية والمعنوية و وقوف جماهيرنا إلى جانبنا يمنحنا الدافع والقوة لمواصلة العمل الجاد وتحقيق الأهداف التي نسعى إليها.